سواسية SAWASIAH

العدد الأول

نوفمبر ١٩٩٤ ■ يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان CIHRS ■

أول مؤتمر دولى لحقوق الإنسان في منطقة الحكم الذاتي

قاطعت السلطة الوطنية الفلسطينية أول مؤتمر دولى لحقوق الإنسان ينعقد فى منطقة الحكم الذاتى .

ناقش المؤتمر الآثار القانونية لاتفاق غزة – أريحا على حقوق الإنسان الفلسطينى ، والوضع القانونى للقدس والمستوطنات ، وللاجئين والمعتقلين الفلسطينين ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فى ضوء هذه الاتفاقية . كما ناقش آفق اجراء انتخابات حرة ونزيهة فى الأراضى الفلسطينية ، والطبيعة الجديدة للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان خلال هذه المرحلة الإنتقالية ، وسبل تطوير استراتيچيات وأليات لحماية حقوق الإنسان فى ضوء المعطيات الجديدة .

انعقد المؤتمر فى غزة ونظمه مركز غزة للحقوق والقانون فى سبتمبر الماضى بمشاركة ٧٠ من الأكاديميين وخبراء حقوق الإنسان من ١٤ دولة ورأس جلساته التى استمرت ٣ أيام كلا من حيدر عبد الشافى رئيس الوفد الفلسطينى المفاوض إلى مؤتمر مدريد ، وتوماس هامبرج الأمين العام الأسبق لمنظمة العفو الدولية والرئيس الحالى للجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة .

شارك فى المؤتمر منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وعدد من المعاهد المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولى ، وعدد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من بينها منظمة العفو الدولية ولجنة المحامين لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية للحقوقيين ، ومثل مركز القاهرة فيه بهى الدين حسن .

■ داخل العدد ■

- الإصلاح الإقتصادي والسياسي : تلازم أم إنفصال؟ .....ص ٦
- الهامش الديمقراطي في اليمن كان وليداً للحظة توازن قوي .....ص ٨
- اشكاليات حقوق الإنسان في السودان .....ص ٩
- أزمة الحركة العربية لحقوق الإنسان .....ص ١٨
- والصحافة أيضاً يمكن أن تنتهك حقوق الإنسان .....ص ٢٠
- ضمانات حقوق الإنسان في ظل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني .....ص ٢٥

سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان:
٩ شارع رستم – جاردن سيتي – الدور السابع – شقة ٣٥ – القاهرة .

تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

د. إبراهيم عوض (مصر)
أ. أحمد عثمانى (تونس)
أ. اسمى خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. أمال عبد الهادى (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبدالله النعيم (السودان)
د. عبد المنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبو حمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد أمين الميدانى (سوريا)
أ. هانى مجلى (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير :
بهى الدين حسن

مستشار البحوث :
د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

– هيئة علمية بحثية وفكرية غير حكومية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان فى العالم العربى انطلاقا من الالتزام بكافة القوانين والعهود والاعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة .

– يتخذ من مدينة القاهرة مقرا له ، ولكن نطاق عمله يمتد باتساع العالم العربى ، ولذا فإن مجلس أمنائه يضم شخصيات من ٩ دول عربية ، كما أن هيئته البحثية تضم باحثين عرب من جنسيات مختلفة .

– لا ينخرط المركز فى أنشطة سياسية ، ويتعاون مع الغير على أساس من المساواة والنزاهة التامة والحيدة فى الأمور السياسية ، إلا فيما يتعلق بالاخلاص للقانون الدولى لحقوق الإنسان .

– يزاول المركز نشاطه من خلال برامج علمية وتعليمية تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية ، وعقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية وتقديم المشورة والخدمات المكتبية والفنية والعلمية للطلاب والباحثين فى مجال حقوق الإنسان ، وإصدار المطبوعات والنشرات الدورية وغير الدورية .

البرامج الأساسية :

أ – برنامج بحوث للحقوق المدنية والسياسية

ب– برنامج بحوث للحقوق الاقتصادية والإجتماعية .

جـ– برنامج بحوث لحقوق المرأة .

د – برنامج تعليمى لمساعدة الدارسين فى مجال حقوق الإنسان وإعداد مناهج تعليم حقوق الإنسان .

هـ– برنامج للندوات والمؤتمرات والمناظرات .

و – برنامج لتنمية قاعدة معلومات للبحوث فى مجال حقوق الإنسان فى العالم العربى .

ر – برنامج للتعاون مع المعاهد والمراكز العلمية المماثلة فى العالم العربى والخارج .

ز – دورية علمية ربع سنوية لحقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية .

وقد عاون المركز حتى الآن فى تمويل أنشطته المؤسسات التالية :

١– هيئة المعونة الدانماركية (دانيدا) .
٢– مؤسسة معاً من أجل حقوق الإنسان – فرنسا .
٣– مؤسسة فريدريش إيبرت – المانيا .
٤– مؤسسة أميد ايست – الولايات المتحدة الامريكية .

« ساواه » ... أى ماثله وعادله ...

« سوى الشئ » ... أى قومه وعدله وجعله سويا ... (المعجم الوجيز) .

« **سواسية** » هو تعبير فصيح زى رنين موسيقى محبب للأذن يعنى أن البشر متساوون ، ولكنها ليست المساواة الاستاتيكية ، بل المساواة التى يمكن أن تتضمن معانى التقويم والتصحيح ، والتطلع إلى السواء فضلا عن المساواة .

« والمساواة » هى أرقى قيمة تطلع إليها الإنسان منذ فجر التاريخ ، وكانت راية الكفاح للحركات الثورية الكبرى فى تاريخ الانسانية ...

اختلفت الأديان والايديولوچيات والقوميات والأمم والطوائف ، واختلفت درجات التحضر ومراحل التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى ، ولكن بقيت المساواة راية لكفاح الإنسان ضد العبودية ... والظلم الاجتماعى ... والاحتلال الأجنبى ... والاضطهاد الدينى ... والتمييز العنصرى ... والاضطهاد القومى ... والتمييز ضد الأقليات ، والتمييز ضد المرأة ... الخ .

لهذا فان قيمة المساواة هى العمود الفقرى لفكرة حقوق الإنسان ، وجوهر الرسالة النبيلة لمنظمات حقوق الانسان فى العالم أجمع ، والتى تترجمها تشكيله متنوعة من الأنشطة التى تجمع ما بين الرصد والحماية والمساعدة القانونية والتوعية ... الخ .

ولكن الجوهر العالمى المشترك لرسالة حقوق الإنسان ، لا يعنى ببساطة أن دروب التطبيق تسير بنفس المنوال ، فتحويل قيمة انسانية سامية مثل المساواة إلى واقع مادى راسخ ، لا يستطيع أن يتجاهل المعطيات الثقافية السائدة فى واقع ما ، ولا الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى الراهن ، مما يستوجب استنباط أجندة خاصة فيما يتعلق بتطبيق نفس المثل والمبادئ العالمية الواحدة .

وهنا ندلف إلى الوجه الآخر لـ « **سواسية** » ، أى التقويم ، أو بمعنى آخر جوهر المهمة التى اختارها لنفسه مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان وهى الاجتهاد فى بناء مداخل قوية فكريا وقادرة على حل اشكاليات تطبيق حقوق الإنسان فى العالم العربى بما يستلزمه ذلك من وضع خصوصية الحالة التاريخية الراهنة للمجتمعات العربية موضع الدراسة ، لتحليل وتفسير الصعوبات التى تواجه تطبيق القانون الدولى لحقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى هذه المجتمعات .

فمهمة مركز القاهرة تقع فى قلب قضية العالمية والخصوصية ، وهو ينظر للعالمية بإعتبارها طبيعة حقوق الإنسان كمنتج نهائى ومنهجى لمثل راقيه ومقبوله من جميع الضمائر الحية واليقظة ، وإلى الخصوصية بإعتبارها دعوة للإبداع فيما يتعلق بمداخل ووسائل التطبيق وأولوياته .

ولمركز القاهرة خمسة برامج أساسية ، بعضها بدأ يمارس نشاطه بالفعل ، وهو ما تنوه عنه « **سواسية** » ... والبعض الآخر ما زال فى طور التجهيز للانطلاق وسواسية هى أداة تعريف وتواصل ... ، أداة تعريف بالمركز ونشاطه ، ووسيلة تواصل مع مجتمع حقوق الإنسان ، على الصعيدين العربى والعالمى ومن ثم فإنها تصدر باللغتين العربية والانجليزية .

لقد اختارت "**سواسية**" لنفسها هذه المساحة الصغيرة ، تاركة لغيرها من اصدارات المركز تغطية المساحات الأخرى ، والتى ستقوم بها دورية فصلية تبدأ بالصدور فى منتصف العام القادم ، وسلسلتين من الكراسات باللغتين. الأولى هى « مناظرات حقوق الإنسان » التى صدر منها العدد الأول ، وتقوم المطابع الآن بطبع العدد الثانى ، والسلسلة الثانية هى « مبادرات فكرية » التى ستقدم للقارئ العربى والأجنبى مؤلفات جيل جديد من الكتاب العرب فى مجال حقوق الانسان ، فضلا عن الكتب غير الدورية التى ستحمل الأبحاث الكبرى التى ينجزها المركز .

ولما كان العدد الأول من "**سواسية**" يصدر بعد ٦ شهور من بدء نشاط المركز ، فإنه يصدر بتوبيب يختلف عن الأعداد التالية ، التى نلتزم أن تصدر بصفه دورية كل شهر ، وبعدد أقل من الصفحات .

دعونا نأمل فى أن يساعد العدد الأول من "**سواسية**" على التعرف بشكل ملموس بمركز القاهرة ، وأن تكون "**سواسية**" دوما أداة تواصل بين كل المتطلعين إلى إعمال المبادئ السامية لرسالة حقوق الإنسان .

بهى الدين حسن

سواسية

الخصوصيـــة والعالميـــة

افـتـتـح المركـز فى الرابع عـشـر من أبريل الماضى ، بحفل استقبال فى مقره ، حضره لفيف من رجال الفكر والصـحـافـة والأكـاديميين ونشطاء حـقـوق الإنسـان والدبلوماسـيين الأجانب . ثم أعـقب الحفل ، مـحـاضرة تذكارية ألقاها السيد ياسين عضو مجلس أمناء المركز ومدير مـركز الدراسات السياسية والاسـتراتيـجـيـة بالأهرام أنذاك ، بعنوان « حـقـوق الإنسـان بين الخصوصية والعالمية » ، وهى الاشكالية الرئيسية التى يكرس لها مركز القاهرة نشاطه .

وقد أشارت المحاضرة إلى أن قضية حقوق الإنسان تدخل مرحلة حاسمة بعد سقوط القطبية الثنائية فقد إستخدمت من جانب الولايات المتحدة قبل ذلك للتشهير ضد النظم الإشتراكية الشمولية ، فهذه النظم بإدعاءها التركيز على الحاجات الأساسية للجماهير ، نزعت إلى قمع الحريات السياسية الأساسية ، وهذا ما أنشأ مجموعة من المثقفين الذين مارسوا النقد للممارسات الخاطئة للإتحاد السوفيتى ، الذى لم يتسامح مع نقدهم المشروع والصحيح ، وأنما مارس سياسة المطاردة والملاحقه لهم ونفاهم الى أماكن قصيه وأصبح يطلق عليهم المنشقون .

وأضاف أن مفهوم حقوق الإنسان ليس مفهوماً مجرداً يمكن لأى نظام سياسى أن يتلقفه ويطبقه ، فهو نتاج تطور تاريخى فى الفكر السياسى الغربى البورجوازى على وجه التحديد . وهو بهذه الصورة لم يشترك فى صياغته وتحديد ملامحه ممثلوا التيارات الفكرية والسياسية غير الغربية . ويلاحظ بصفه عامة وجود ثلاث قراءات مختلفة للمفهوم : قراءة غربية أدعت أنها عالمية ، وقراءة إشتراكية إستندت للخصوصية الأيديولوچية التى إحتفلت بالحقوق الإجتماعية والإقتصادية على حساب الحقوق السياسية . وقراءة إسلامية تقوم على عدم مواجهة الفرد بالدولة وإنما على علاقة الفرد بالله ، ويعترف الفقه العربى – وفقا لرأيه – بعدم الإجماع على مفهوم لحقوق الإنسان .

وفى نهاية محاضرته حدد الأستاذ السيد يس ٣ مبادئ رئيسيه رأى أن هناك إجماعاً عالمياً عليها فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، وذلك بغض النظر عن الحجج التقليدية لدعاة الخصوصية سواء إستندوا إلى أسباب أيديولوچية أو ثقافية وهذه المبادئ هى :

١- أن الممارسة هى محك الحكم على إحترام حقوق الإنسان وليس مصدر هذه الحقوق .

٢- هناك حد أدنى من الإتفاق العالمى على أن الحقوق السياسية ينبغى أن تحترم أيا كانت طبيعة النظام السياسى ونوعية الثقافة أو القيم الدينية السائدة فى مجتمع ما .

٣- هناك إتفاق على أن الوقت قد حان للتركيز على الحقوق الإقتصادية والإجتماعية فى بلاد العالم الثالث ، التى تعانى شعوبها من الفقر والحرمان والتى قد تؤدى سياسات التكيف الهيكلى والإصلاح الإقتصادى إلى أن تزيدها فقراً وحرماناً .

بناء على ذلك فإنه يتوقع أن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ستشغل العقل العالمى فى العقود القادمة ، مع عدم إغفال الحقوق السياسية الأساسية وأخطرها على وجه الإطلاق هو الحق فى حرية الرأى والتعبير .

■ تعارف ■

عقد بهى الدين حسن والدكتور محمد السيد سعيد عدة إجتماعات – معاً أو كل على حدة – مع عدد من المعنيين بحقوق الإنسان المصريين والعرب والأجانب فى إطار التعريف بالمركز ودوره ، وبحث سبل التعاون المشترك ، وقد حضر قسماً من اجتماعات باريس كل من أحمد عثمانى وهيثم مناع عضوى مجلس الأمناء .

●ففى لندن : جرت لقاءات مع بيير سانيه الأمين العام لمنظمة « العفو الدولية » وچون رى مدير إدارة الشرق الأوسط بها ، وإيما بليفير المدير التنفيذى لمنظمة « إنتر رايت » ، ومانددى جارنر بمنظمة « القلم الدولى » ، وسعيد السلومى بمنظمة « المادة ١٩ » .

●وفى باريس : جرت لقاءات مع كلا من دانييل چاكوبي رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، وأنطوان برنارد مديرها التنفيذى ، ومع هيئة مكتبها الدولى ، وأندريه بارتيلميه مدير معاً من أجل حقوق الإنسان ، حضر الإجتماع السنوى باليونسكو لمديرى مراكز حقوق الإنسان وأسمهان بطراوى وجانوس سيموندس مدير قسم حقوق الإنسان باليونسكو ، وهيئة الفرع الفرنسى لمنظمة العفو الدولية .

●وفى نيويورك : جرت لقاءات مع كلا من كين روث مدير منظمة « مراقبة حقوق الإنسان » وچارا لامارشى مدير صندوقها الخاص بحرية الرأى والتعبير ، وفيرچينيا شيرى من قسمها الخاص بالشرق الأوسط ، وبول مارتين مدير مركز حقوق الإنسان بجامعة كولومبيا ، وكاندى ويتهام من لجنة المحامين لحقوق الإنسان ، وفسنت بيولا رئيس إداره المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة .

●وفى واشنطن جرى إجتماع مع أن بليبرج مديرة البرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان .

●وفى أوتاوا بكندا : جرت لقاءات مع لورى ويزبرج مدير مركز إنترنت للتوثيق على حقوق الإنسان .

●وفى غزة أجرت لقاءات مع كل من راجى الصورانى مدير مركز غزة للحقوق والقانون ، وفاتح عزام منسق برامج منظمة الحق ، وخضر شقيرات مدير مركز الأرض والمياة للدراسات وللخدمات القانونية ، وأحمد الصياد مدير مركز نلسون مانديلا ، وغسان الخطيب مدير مؤسسة القدس للإتصالات والإعلام ، ومايكل بوزنر المدير التنفيذى للجنة المحامين لحقوق الإنسان .

صالون بن رشد هو أحد أنشطة المركز الرئيسية فى اطار برنامجه الترويجى لفكرة حقوق الإنسان وهو عبارة عن أمسية ثقافية ينظمها المركز لمناقشة القضايا الراهنة للتطور السياسى والإقتصادى والإجتماعى والثقافى فى العالم العربى من منظور حقوق الإنسان ، وأختار المركز إسم « بن رشد » عنواناً لها بإعتباره أحد أبرز رموز التنوير فى الفكر العربى الإسلامى .

١- حدود حريـة الكلمـة

وقد عقد المركز منذ بدايته نشاطه حتى الآن عدة صالونات كان اولها فى الرابع من مايو عام ١٩٩٤. وكان موضوع الأمسية مناقشة كتاب « حدود حرية الكلمة فى مصر فى عهدى عبد الناصر والسادات » للمؤلفة السويدية « مارينا ستاچ » الصادر بالإنجليزية فى ستوكهلم عام ١٩٩٣ ، والذى نالت عنه الدكتوراه فى الآداب .

وقد شارك فى هذه الأمسية نخبه من الأدباء والنقاد والصحافيين والحقوقيين المعنيين بتطور حرية التعبير والرأى وبدأت الأمسية بعرض لأهم الأفكار التى وردت فى الكتاب أعده محمد خالد الازعر ، والكتاب يقع فى ٣٧٥ صفحة ويضم سته أجزاء وملحقين وقائمة ببلوغرافية . وتحدد الكاتبه فى الجزء الأول هدف الكتاب بأنه وصف لوضعية الأدب الروائى والروائيين فى مصر خلال عهدى عبد الناصر والسادات من جراء إفتقاد أو نقص حرية التعبير فى ظل نظام من الحكم العسكرى إمتد لثلاثين عاماً .

وتابعت المؤلفة فى هذا الفصل عدة قضايا رئيسية مثل نظام النشر وتشريعاته ، وقطاع النشر فى ظل تصاعد نفوذ الدولة فى هذا المجال ، والكتاب ، والرقابة ومشكلات النشر . أما الجزء الثانى للكتاب فيشتمل على عرض لأحوال مصر بعد الحرب العالمية الثانية فضلاً عن الإجراءات والتشريعات التى تأثرت بها حرية الكتاب للتعبير عن أنفسهم في أعمالهم الروائية ، وتهتم الكاتبة في هذا المجال بالصحافة لكونها الاداة الأساسية لنقل الأدب فى مصر وكون التشريعات الخاصة بها تقدم مؤشراً على ما يطبق بحق بقية مجالات النشر .

وفى رأى الكاتبة أن هناك أربع مراحل لعلاقة الحكم بالكتاب ، الأولى ما بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ والثانية ما بين ١٩٥٥ و ١٩٥٩ ، والثالثه ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، والرابعة ما بين ١٩٧١ و ١٩٨١ أما الجزء الثالث من الكتاب فيتناول الادب والنشر تحت حماية الدولة من خلال مقاربة إحصائية حيث تلاحظ الكاتبة أن زيادة الإنتاج الروائى فى الفترة بين ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ يرجع إلى المناخ الثقافى الذى تأثر إلى حد ما بسياسة الدولة المساندة لنشاطات الترجمة والمسرح والثقافة عموماً . أما التراجع بعد عام ١٩٦٧ فقد كان نتيجة لتأميم قطاع النشر وإحتكار الدولة له . كما أن المشكلات التى واجهها الكتاب فى السبعينات تعود فى جانب منها إلى القيود التى أحاطت بتجارة الكتب والنشر .

وفى الجزء الرابع تتناول مارينا ستاچ الكتاب الذين تعرضوا لقيود مختلفة كالإعتقال أو السجن أو الإحتجاز وترى أنه نادراً ما كان يتم إعتقال أو سجن الكتاب لأسباب تعود إلى كتابتهم روايه أو قصة معينة بينما كان يتم السجن غالباً لأسباب سياسية فقط ، وفى الجزء الخامس تحاول الإجابة على سؤال هو لماذا ينشر الكتاب المصريون خارج مصر ! فقد شهدت فترة السبعينات زخماً فى النشر خارج مصر بالنسبة للأعمال الروائية . فهناك ٣٦ عملاً روائياً نشروا بالخارج مقابل ١٦ عملاً فقط نشروا فى الفترة من ٥٢ – ١٩٧٠ .وقد إفترضت الدراسة أن هذه الظاهرة تعود إلى أسباب تتعلق بحرية الكلمة لكنها إنتهت إلى وجود خمسة عوامل هى : خروج المصنفين بإعتبارهم معادين للنظام ، وخروج بعض الأعمال التى كانت تسعى للفكاك من الرقابة ، وإفتقاد بعض الكتاب للعلاقة مع المؤسسات الثقافية ، أو إنتهاج البعض الآخر لأساليب حداثية فى الكتاب ، وأخيراً تفضيل البعض النشر خارج مصر للوصول إلى دائرة أوسع من القراء .

أما الفصل السادس والأخير فيجيب على عدة أسئلة منها ما الذى كان يمكن نشره ، ومتى ، وبواسطة من ؟ وذلك من خلال ثلاثة عشر عملاً روائياً وقصصياً خضع للرقابة فى الفترة موضع الدراسة ، وتتوصل الكاتبة إلى أن الحظر لأسباب دينية كان محدوداً فى مصر مقارنه بالأرقام الدولية ، وأن الرأى العام كان يلعب دوره فى هذا المجال حيث يرفض القارئ المصرى الفحش والتجديف .

ثم قدم الناقد الأدبى إبراهيم فتحى عرضا نقديا للكتاب ، أخذ فيه على المؤلفة لجوءها إلى المقابلة واللقاء مع بعض المبدعين كوسيلة للحصول على المعلومات دون الإستعانة بإثبات يستدعيه هذا المنهج كالتأكد من صحة الوقائع وإجراء تقاطع فى المعلومات بعد الحصول عليها من أكثر من مصدر ، وتوسع الناقد فى تصحيح بعض الوقائع التى وردت فى الكتاب ، وأشار إلى أن الكتاب تضمن قائمة بمن تعرضوا لتجربة الرقابة أو القمع السياسى وأن هذه القائمة أغفلت بعضاً ممن تعرضوا لهذه التجربة كما أنها ضمت أسماء لم تكن قد انتجت أدباً خلال فترة الدراسة .

وقد إعتبر الحاضرون أن العمل الذى أنجزته المؤلفة يستحق الثناء فهو جديد فى نوعه وغير مسبوق تقريباً فى الساحة الفكرية المصرية وقد يغفر لها كثيراً من الهنات التى وقعت فيها فهى تكتب من لغة أخرى وثقافة أخرى ، كما أنه لا ذنب لها فى التجاوزات التى شابت صحة بعض الوقائع التاريخية ولا تؤاخذ إلا عن عدم مراعاة الدقه المنهجية لأسلوب المقابلة .

٢- الإصلاح الإقتصادي والسياسي : تلازم أم إنفصال ؟

عقدت أمسية « ابن رشد » تحت عنوان « حقوق الإنسان وجدلية الإصلاح الإقتصادى والسياسى تلازم أم تعارض » وذلك فى ٢٥ يونيو ١٩٩٤ ، وشارك فى الحوار عدد من المهتمين بقضايا التطوير الاقتصادى والإجتماعى والديمقراطى من مختلف الإتجاهات الفكرية .

وكان النقاش يدور حول ورقه أولية أعدها المركز جاء فيها أنه مثلما يثار التساؤل عن علاقه مفهوم حقوق الإنسان بالسياق الاجتماعى والثقافى ، وحول المنظومات الفكرية التى يمكن أن تهيأ ظروفاً تنتعش فيها قراءة هذا المفهوم على نحو أفضل نظرياً وتطبيقياً ، يثار تساؤل مواز حول علاقه المفهوم بالسياقين الإقتصادى والسياسى ، فثمه من يعتبر أن الاصلاح الاقتصادى لن يقدر له النجاح ، إن لم يقترن بإصلاح ديموقراطى ، فيما يعتبر آخرون أن العلاقة بين الاصلاح الاقتصادى والاصلاح السياسى وحقوق الإنسان تقوم على التكامل والمواكبة بمعنى أن مزيداً من الاصلاح الإقتصادى يمكن أن يقود تدريجياً إلى توسيع نطاق الاصلاح السياسى ومزيد من الإلتفات إلى مجال حقوق الإنسان .

ويعتقد البعض الآخر أن الإصلاح الإقتصادى الجارى فى العالم العربى وفق سياسة التخصيصية والليبرالية الإقتصادية ينطوى بالضرورة على إهدار واسع النطاق للحقوق الاقتصادية والإجتماعية وخاصة حق العمل ، وأن التنمية الإقتصادية التى تعتمد على تعاظم دور الدولة الإقتصادى ، وتوفر الحقوق الإقتصادية والإجتماعية هى مقدمة لا غنى عنها للحديث عن أى إصلاح سياسى فى العالم الثالث ، وتحرى العلاقة بين هذه المقولات يظل ملحاً خاصة موقع حقوق الإنسان فى عملية الإصلاح الإقتصادى والسياسى ومستقبل هذه العلاقة .

وقد بدأ د. عبد المنعم سعيد الحديث حول الموضوع وكان رأية أن التساؤل المطروح حول العلاقة بين الاصلاح الاقتصادى والتطور الديمقراطى وارتقاء مجال حقوق الانسان يعبر عن احدى الاشكاليات الهامة فى معظم دول العالم الثالث تماما كما هى اشكالية مصرية . ففى مصر تعثر على رأى للحكومة مفاده أن الاصلاح الاقتصادى الذى يعنى الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق سوف يقود بالتداعى الى المزيد من المشاركة فى القرار السياسى . بينما تتبنى قوى المعارضةرؤية جوهرها انه لن يقدر للاصلاح الاقتصادى أن يأخذ مسارا طبيعيا الا عقب توسيع دائرة المشاركة السياسية وبقية مستلزمات التطور الديمقراطى .

والتجربة التاريخية للعلاقة بين المسارين فى دول كثيرة لا تقدم اجابة حاسمة عن الاولويات فليس هناك قانونا عاما أو وضوحا حول طبيعة العلاقة . فثمة حالات للانتقال الى الرأسمالية واحداث طفرة اقتصادية واسعة قبل الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من وجود نظام حكم شديد السلطوية كالحالة الالمانية والمثل المعاصر لهذه الحالة هو نموذج كوريا الجنوبية وكذلك شيلى حيث لم يقترن التوسع الرأسمالى بالإنفتاح والشفافية السياسية أو التطور الديموقراطى أو بتحسين وضعية حقوق الإنسان .

التجربة الامريكية تقدم مثلا مختلفا فتاريخيا جرى التلازم بين التطور الاقتصادى بالمعنى الليبرالى والتطور الديموقراطى مع الارتقاء بقضايا حقوق الإنسان وربما كان المثل الفرنسى قريب الشبه من الحاله الامريكية .

وفى التجارب التاريخية ما يفيد العكس ، فثمة دول كثيرة جرى فيها التحول الديموقراطى والالتفات لحقوق الإنسان دون اصلاح اقتصادى .

فكان التلازم بين القضيتين ليس مسألة حتمية بالضرورة ... ومن هنا فإن أحد الحلول المطروحة للاجابة عن التساؤل ، هو تحرى ظروف كل تجربة على حدة .

وفى التجربة العربية عموما ، يلاحظ أنه جرى التكوين الرأسمالى على نحو معقول دون أن يلازمه او يستتبعه شئ من الاصلاح السياسى المعزز لحقوق الإنسان . وربما كانت هذه الظاهرة احدى عوامل اهدار كمية طائلة من الموارد لعدم توفر آليات للمحاسبة الشعبية .

وهذا يقود الى التساؤل عما اذا كان ترشيد العملية الاقتصادية أو التنمية عموما يحتاج الى الاصلاح السياسى ، فبدون الاصلاح السياسى الديموقراطى قد تضطر الدول الى دفع ثمن اقتصادى كبير على طريق التنمية .

وبصفة عامة هناك الآم مصاحبة للتحول الاقتصادى مما يقضى ضرورة الاصلاح السياسى . لضمان عدالة توزيع هذه الآلام ويبد ان التنمية الحقيقية سوف تتهيأ لمن يتمكن من حل هذه الاشكالية .

وقد اثارت الورقة والكلمة التوضيحية حوارات ومداخلات غنية بين الحضور ومن أبرز الآراء التى طرحت:

● ان التلازم بين الاصلاح الاقتصادى والاصلاح السياسى يعد ضرورة لا غنى عنها فاذا كان الاصلاح الاقتصادى يعنى زيادة الانتاج والتوزيع الافضل للموارد فان هذا يقتضى روح المبادرة والانصاف. ولا يمكن ان يجرى من جانب انسان مهدرة حقوقه لا يشعر بأى انتماء.

● فى اطار الإيمان بحتمية التلازم بين الاصلاح الاقتصادى والسياسى طرح البعض ما يعتبره علامة فارقة لاجل تطوير قضية حقوق الإنسان ، وهو النموذج الاسلامى لتحقيق الطفرة الاقتصادية فى العهود الاولى بعد أن جرى الارتقاء بكرامة الإنسان . ان البشر هم العنصر الاول للتطور الاقتصادى ولا يمكن ان يضطلع بهذا التطور انسان مهزوم امام السلطة ... ولا شك ان اطمئنان الناس الى حقوقهم وامنهم وسلامتهم الذاتية يعد فى طليعة حوافز العطاء الاقتصادى وتحمل المعاناة الناجمة عن مرحلة التحول من حالة التخلف الى حالة التقدم .

● ان الحكم على عدم صلاحية النموذج الليبرالى للاصلاح الاقتصادى والسياسى وتطوير حقوق الإنسان فى مصر لا يمكن ان يكون موضوعيا ان جرى اصداره بناء على تجربة الخمسينيات والستينيات وما بعدهما . فقد جرت التجربة الاشتراكية وصراعها مع المنهج الرأسمالى فى ظل ظروف غير مواتية عموما ، ظروف اساسها الصراع ضد القوى المستعمرة والنفوذ من تجاربها ، مع عدم توفر الحريات السياسية وقمع المجتمع المدنى .

■ تعارف ■

● وفى كوبنهاجن جرت لقاءات مع المركز الدنماركى لحقوق الإنسان ، والسيدة كارين مدير مركز القلم الأمريكى وراشد الغنوشى رئيس حركة النهضة التونسية.

● وفى القاهرة جرت لقاءات مع كل من وفد المركز النرويجى لحقوق الإنسان ، ونيل هيكس من لجنة المحامين لحقوق الإنسان ، وجون رى من منظمة العفو الدولية وكريستوفر جورج وفيرجينيا شيرى من مراقبة حقوق الإنسان بالشرق الأوسط ، وسعيد السلومى من منظمة المادة (١٩) ، وستينا كارلتون من الصندوق السويدى للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وكاثرين إيسويان من « نوفيب » ، وجوستورك رئيس تحرير مجلة « مبريب » ، وأحمد الكازمى رئيس المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان ونوابه د. ناصر على ناصر وقاسم نعمان ، وأمين مكى رئيس المنظمة السودانيه لحقوق الإنسان والسيد فوشينك ممثل مؤسسة فريد ريش إيبرت الألمانية بمناسبة إنتهاء عمله فى مصر ، والسيد فيرنادر بوشرى ممثلها الجديد وكريستا ماسوينس من أميدايست ، وهشام مبارك مدير مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، والسيد تشيمبان الممثل الجديد المقيم المؤسسة كونراد أديناور ، والرائد طارق زياد منسق حقوق الإنسان بأكاديمية الشرطة ، ونازلى معوض مديرة مركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . ومحمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ، وفاروق أبو عيسى الأمين العام لإتحاد المحامين العرب ، وهانى مجلى مسئول قسم الحقوق والعدالة الإجتماعية بمؤسسة فورد ، ومازن شقورة وإبراهيم شحاته من مركز غزة للحقوق والقانون ، وتيموتى بورك مسئول أفريقيا والشرق الأوسط بمؤسسة فورد ، ووليم سلينمان قلاده نائب رئيس مجلس الدولة السابق ، وجون سنكلير من هيئة المعونه الكندية ، والأب كريستيان من الكنيسة الكاثوليكية بمصر . ودبلوماسيون من سفارات فرنسا وكندا والدانمارك والولايات المتحدة الأمريكية.

● رأى البعض انه بالنسبة للحالة المصرية تحديدا ، يمكن القول ان الاصلاح السياسى يعد شرطا أوليا للاصلاح الاقتصادى ، ففى ظل اهدار عدد من شروط التطور الديموقراطى وانتقاد الرقابة الشعبية الحقيقية جرى اهدار موارد كثيرة واحجمت رؤوس الاموال عن التدفق للبلاد وظهر شئ غير قليل من مظاهر الفساد الاقتصادى وهذه اوضاع معجزة لأى برنامج تنموى حقيقى .

● ان الحديث عن وجود آلام مصاحبة للتطور الاقتصادى قد تفتح الباب لاهدار حقوق الإنسان ، وهذه ذريعة غير مقبولة . لأن حقوق الإنسان امر لصيق بوجود بالانسان نفسه ولا يتوقف اعمالها على نوعية المسار الاقتصادى .

● من الممكن تماما بناء نموذج للحكم الديموقراطى الذى يراعى حقوق الإنسان حتى فى اكثر المجتمعات تخلفا من الناحية الاقتصادية ، فالمفترض انه يمكن الزام كل المجتمعات بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادى ، باستخدام الوسائل المناسبة للاستجابة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى حد متفق عليه .

● ليست هناك علاقة بالضرورة بين الموقف من اسرائيل والصراع العربى الاسرائيلى وطبيعة المسار الاقتصادى والسياسى للدول العربية . كما ان التطور الليبرالى تحديدا لا يعنى زوال فكرة العداء لاسرائيل . لقد خاضت مصر حرب ١٩٤٨ فى ظل نظام رأسمالى ليبرالى لكن الإتجاه العام هو أن هذا الإتجاه الليبرالي حتى فى الغرب ، يحمل نزعة إسلامية .

● ليست هناك ضرورة لان تنشأ النزعة الليبرالية أو النظام الديموقراطى فى المجتمعات ذات المقومات الراقية تعليميا وثقافيا . ففى ظل اكثر المجتمعات رقيا من الناحية العلمية يمكن ان تنشأ النزعة السلطوية حتى بين الصفوف الشعبية وذلك ان خيمت على المجتمع ازمة اقتصادية معينة . لقد حدث شئ من هذا فى المانيا وإيطاليا قبل الحرب العالمية الثانية .

● يوضح المسار التاريخى والطبيعى المنطقى لقضايا حقوق الإنسان ، ان الشق السياسى والمدنى من هذه القضايا يمكن الاتفاق عليه واقراره وتضمينه فى مواثيق ذات طبيعة عالمية . بيد ان الشق الاقتصادى والاجتماعى والثقافى من هذه الحقوق ليس بالضرورة قابلا للمساءلة والتوثيق ، فتعريفه يعد من الاشكاليات المعروضة على الفكر الحقوقى اذ كيف يمكن تعميم النص على الحق فى اجر معين او حق السكن ، او الحق فى اعانة بطالة ، اذا كانت المجتمعات اصلا متفاوتة فى مستوى مواردها الخاصة ومستوى تشغيلها للعمالة . ثم انه من الصعب الزام الدول جميعا بنظام اقتصادى وسياسى معين بغية مراعاة حقوق الإنسان على ما بين المجتمعات من فروق مختلفة المصادر .

■ تعارف ■

٣- اليـــمـــــن :

الهامش الديمقراطي كان وليداً للحظة توازن قوي

عقد صالون بن رشد أمسيته الثقافية يوم الإربعاء ١٩ أكتوبر ١٩٩٤ بعنوان اليمن بعد الحرب الأهلية : آفاق الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك بهدف القاء الضوء على سبل استئصال الأسباب الكامنه وراء دخول المجتمع اليمنى فى جولات من الاقتتال السياسى شبه القبلى ، وإيضا لاستكشاف آفاق التطور السياسى فى اليمن وتداعيات الأزمة الأخيره على حالة حقوق الإنسان وبحث كيفية الدفع باتجاه تحقيق وضعيه افضل لقضيتى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد حضر جمع من المثقفين اليمنيين والمصريين المهتمين بالشأن اليمنى ودارت مناقشات مثيره بعد ان القى نائب رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات كلمتين تحدثا فيهما عن رؤيتهما للأزمة اليمنية ... فتحدث د. ناصر على ناصر (استاذ الفلسفة بجامعة عدن) موضحاً ان اليمن ليست إستثناء فى الوطن العربى ، فالقائمين على الحكم ينظرون الى السلطة كغنيمة ، وقد ترسخت لديهم منذ الستينات قناعة ان كل الأمور لا تحل الا بالعنف ، ومن ثم فالصراع فى اليمن لم يكن ابداً صراعاً سياسياً وأنما كان صراع " كراسى " .

واشار الى أن اتفاق الوحدة عام ١٩٩٠ جاء كمحاولة من النظامين للخروج من الأزمة البنيوية التى كانا يمران بها ، ولم يكن بهدف الوحدة ، وارجع انتعاش المجتمع اليمنى خلال السنوات الماضية الى التوزان بين الحزبين الحاكمين ، المؤتمر فى الشمال والاشتراكى فى الجنوب ، وليس قوة المجتمع المدنى ، كما ارجع احداث صيف ١٩٩٤ الى تآمر قوى سياسية على وثيقة العهد والاتفاق لمارأته تلك القوى فى طرحها من دولة النظام والقانون ، مما سيقضى على هيبتها ونفوذها ، وفى نهاية كلمته أشار د. ناصر الى أن الهم الأول للمنظمة اليمنية لحقوق الانسان هو ضمان حق الحياة ، ثم استعرض ملامح أرتداد حالة حقوق الانسان اليمنى .

وتحدث الاستاذ محمد قاسم نعمان (صحفى يمنى) فاشار الى أن الأزمة اليمنية هى أزمة تطور حضارى وثقافى وسياسى ، مركزا على الدور الذى لعبته الحسابات الطائفية وشراء الولاءالسياسى بالمال ، معتبر أن ذلك كان احد اسباب تفجر الأوضاع ، ثم أكد على أن اتفاقية الوحدة لم تتبعها أية خطوات تجاه الدولة الواحدة ، بل وكان هنك استعداد دائم للجوء الى الحسم العسكرى ، وانهى حديثه بسرد بعض الوقائع والمعلومات الضارة بحقوق الإنسان منها :

- ان الغارات العشوائية على السكان استمرت لمدة ٤٠ يوما .

- ان الاطفال والنساء يمثلون أكثر من ٦٠ ٪ من الجرحى .

- تم ارسال آلاف الاطفال من المعاهد الاسلامية للحرب وهؤلاء لا يتجاوز سنهم ما بين ١٢ و ١٦ سنه .

وافاد بأن المنظمة بصدد إصدار كتابين عن انتهاكات حقوق الإنسان التى حدثت اثناء الحرب الأخيرة .

وقد طرح اثناء المناقشة العديد من الأفكار والملاحظات حول الموضوع منها :

● ان متابعة قراءة المثقفين اليمنيين وخاصة الجنوبيين منهم لأزمة صيف ١٩٩٤ ، يوحى كما لوانهم اكتشفوا يمنا جديدا لم يعرفوه من قبل وهو ما يوضع ان المثقفين اليمنيين لم يقتربوا من مجتمعهم بدرجة كافية .

● انه يجب علينا ان نتعامل مع واقعنا كما هو وليس كما نحب أن يكون .

● اشار البعض الى ضعف حركة حقوق الإنسان فى اليمن مسترشدا فى ذلك بعدم رفضها للحدود المقررة ضمن التعديلات التشريعية الأخيرة ، مضيفا بأنه يجب علينا البحث عن اجتهاد للتوفيق بين ايمان الشعوب بالاسلام وتلك الموضوعة التى لا تتفق وميتافيزيقا الاسلام ، وأستنكرا فى هذا الصدد القول بأن تطبيق الحدود هو استكمال لكرامة الإنسان لأن احد اوليات الكرامة هى كرامة الجسم البشرى .

● انه يمكن ملاحظة غلبة السياسة على معالجة المنظمات العربية لحقوق الإنسان للمشكلة اليمنية ، وانه علينا كعرب إذا اردنا ان ننظر لغد آخر للعالم العربى أن تتجاوز ارتباط حقوق الإنسان بالسياسى .

● أن على مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ان يولى اهتماماً للبحث حول اشكالية التعايش بين الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان فى اليمن ، حيث يدخل ذلك فى صلب عمل المركز .

● ان حركة حقوق الإنسان فى اليمن مازالت تحبو ، ومن ثم فان عليها ان توثق علاقاتها بالحركة العربية والعالمية لحقوق الإنسان ، وان تبحث كيفية الارتقاء بوضعية حقوق الإنسان من خلال معطيات الواقع اليمنى .

■ محاضرات ■

● ألقى بهى الدين حسن مدير المركز محاضرتين فى كندا ، الأولى حول حرية الرأى والإعتقاد ، وذلك فى مركز الدراسات العربية بمونتريال ، والثانية حول حالة حقوق الإنسان فى العالم العربى ، وذلك فى مجموعة الشرق الأوسط بالبرلمان الكندى .

● ألقى د. محمد السيد سعيد محاضرة بالمركز الفرنسى للبحوث والتوثيق للعلوم الاجتماعية بالقاهرة « سيداج » وذلك حول "الديمقراطية وتطور المثقف العربى ".

● ألقى د. محمد السيد سعيد وبهى الدين حسن محاضرتين فى مقر المركز ، وذلك لوفد مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر بجامعة أوديسن الدانماركية ، الذى ضم ٣٥ مدرساً وطالباً . وقد كانت المحاضر الأولى عن الوضع السياسى فى العالم العربى والثانية عن حالة حقوق الإنسان .

● ألقى بهى الدين حسن ، ود. محمد السيد سعيد ، ود. أمال عبد الهادى ثلاث محاضرات عن نظرة عربية على التطور التاريخى الفلسفى لقضايا حقوق الإنسان ، ودور الصحافة فى إنتهاك حقوق الإنسان ، وذلك لوفد الصحفيين المصريين الدارسين بمعهد الأهرام الإقليمى للصحافة وتناولت المحاضرة الثانية الجوانب السياسية ، بينما ركزت الثالثة إنتهاك الصحافة للحقوق الصحية .

● ألقى د. محمد السيد سعيد محاضرة على الملتقى الإقليمى لشبيبه مجلس كنائس الشرق الأوسط حول "الديمقراطية وحقوق الإنسان" ، وذلك بمقر المجلس بالقاهرة .

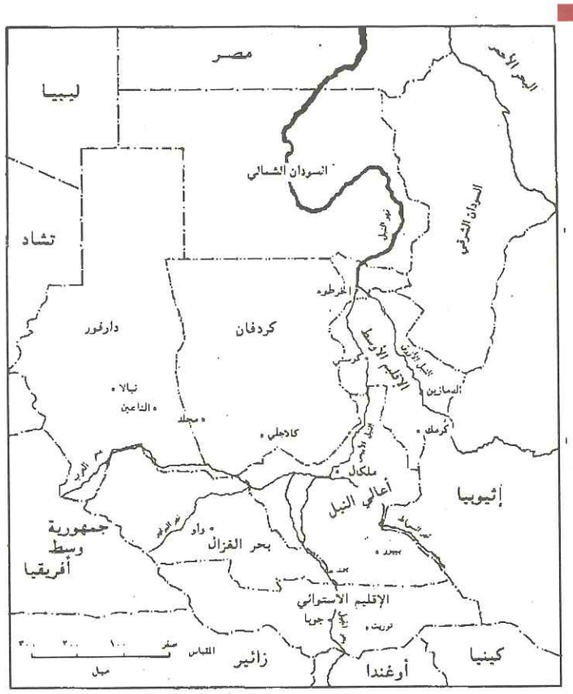

"ينتمى الجدل المحتدم حول الحكم العسكرى الثالث فى السودان (٣٠ يونيو ١٩٨٩) وموقفه من قضية حقوق الانسان الى دائرة اوسع من الحوار تتصل بمسار نظام الحكم والتطور الديمقراطى فى السودان .

وضمن هذا الجدل يمكن الوقوف عند ما يطرحه النظام من ناحيته ، وما تطرحه قوى المعارضة من ناحية اخرى ، فالنظام يرى فى ممارساته استجابة لمعطيات الواقع السودانى المنتمى الى النموذج الحضارى الاسلامى وطروحاته ، وهو قول يتصل بما يعرف عموما بقضية الخصوصية الثقافية والسياسية ... اما المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والعربية والسودانية فتتحدث عن تجربة شمولية يعد انتهاك حقوق الإنسان والقطيعة مع النمط الديموقراطى فى الحكم أهم سماتها .

إن مرور خمس سنوات على هذه التجربة ، يقدم فرصه لاختبار هاتين الرؤيتين ، ومعرفة المسافة التى تفصل بين النماذج الانقلابية السابقة ، ونموذج حكم الانقاذ ، ان كانت هناك مسافة .

كذلك تطرح المناسبة تساؤلا يتعلق بأزمة التطور الديمقراطى فى السودان ، لاسيما وان تجربة الحكم فى السودان تمر بتكرارية واضحة من صعود نظام مدنى - انقلاب عسكرى - عصيان مدنى - انتفاضة - حكم مدنى ...

كما تطرح تساؤلا اكبر حول شكل وطبيعة الحكم فى المجتمعات ذات التعدد العرقى القومى الصراعى . "

حول هذه الأفكار التى تضمنتها ورقة خلفية أعدها المركز ، عقد صالون ابن رشد يوم الثلاثاء ١٩٩٤/٧/١٢ امسيته الثالثة بمناسبة مرور ٥ سنوات على الانقلاب العسكرى الاسلامى فى السودان ، والتى شارك فيها عدد من المهتمين بالتطورات السياسية فى السودان وزهاء عشرين شخصية عامة من القوى السودانية المختلفة .

وقد استضافت الامسية التى أدارها بهى الدين حسن مدير المركز ، كلا من فاروق ابو عيسى الامين العام لاتحاد

٤- اشكاليات حقوق الإنســـان

في الســـودان

المحامين العرب ، وأمين مكى مدنى رئيس المنظمة السودانية لحقوق الانسان .

حق تقرير المصير لا ينطبق على الجنوب

وقد رأى أبو عيسى ان انقلاب الانقاذ عام ١٩٨٩ قام بتصفية نظام ديمقراطى متكامل الهياكل .. وأنه سجل بذلك سابقة حتى بالنسبة للانقلابات العسكرية السابقة . فانقلاب عام ١٩٦٤ مثلا كانت له ممارساته الديمقراطية ، كوجود القضاء المستقل وفصل السلطات.

كما أن نظام "جعفر نميرى" لم يصل بممارساته الى مستوى الاهدار المطلق للمارسة الديمقراطية وحقوق الانسان وفى عام ١٩٨٦ تمكن السودان من بلوغ مرحلة متقدمة فى الممارسة الديمقراطية فكان هناك دستور تم وضعه عن طريق جمعية تأسيسية وجرى ضمان ممارسة سلطة القضاء باستقلال الى حد كبير . فضلا عن وجود ممارسات حرة للمجتمع المدنى ... فقط كانت المشكلة المعلقة هى قضية جنوب السودان الموروثة والتى ترتبط بحقوق الإنسان وحقوق الاقليات .

بينما جاء نظام الانقاذ كى يصفى كل مظاهر الممارسة الديموقراطية وضمانات حقوق الإنسان فألغى التعددية الحزبية وأهدر استقلال القضاء ووضع السلطة فى يد المجلس العسكرى الحاكم ، وصادر حقوق الأفراد والجماعات وصفى العمل النقابى وفى طليعته نقابة المحامين التى تعد جزءا مكمل لإدارة العدالة ، وفصل تعسفا عددا يصل الى نحو « ٦٠ » ألفاً من المدنيين والعسكريين النشيطين من مختلف التخصصات ، وأدخل آليات التعذيب وهى مسألة لم تعرفها النظم السودانية من قبل .

ورأى الأستاذ ابو عيسى أن التذرع بالخصوصية الدينية والثقافية والحضارية لممارسات الجبهة الاسلامية فى السودان قضية مهزومة من البداية ، لأن السودان دولة متعددة الاعراق والثقافات ، فلماذا يتم الانتصار لثقافة واحدة فيها ؟ أما اختيار مكون ثقافى واحد والبناء عليه يهدد البناء المجتمعى للسودان ، كونه يمثل اخلالا بقضية التسامح التى يفترض أن النظام القائم مسؤول عنها .

ان مقولة « الاسلام هو الحل » تعد مقولة غير صحيحة بحكم ما افصح عنه الواقع الاقتصادى والسياسى فى السودان . وهنا ينبغى فتح نافذة كى تطل منها القوى العربية المختلفة على ما يجرى فى السودان ، الامر الذى سيبين ما يمكن ان تؤول اليه الحال اذا ما قدر لقوى لها نفس الزعم ان تحكم فى بلاد عربية اخرى .

لقد ترتب على اقحام الدين فى السياسة ، أن أصبحت « المواطنة » السودانية ذات مستويين للمسلمين وغير المسلمين . وكان من الأجدر فى ظل وضعية التعدد الاجتماعى والثقافى والدينى ان تنشأ المواطنة المتساوية بحقوق متساوية للجميع ، وهى قضية لم تنضج بعد .

وحول قضية جنوب السودان أشار أبو عيسى الى أن نموذج القهر العسكرى لن يحل الأزمة لأن الحرب أدت الى خسارة كبيرة مدنيا وعسكريا ، كما أنها انتجت مرارات وفرقت المواطنين الى الحد الذى يطالب فيه البعض بحق تقرير المصير للجنوب . ومع الايمان بقضية النضال من أجل المساواة فإن حق تقرير المصير لا ينطبق على جنوب السودان ، كوب الأعراف والمواثيق الدولية لا تعترف بهذا الحق للأقليات .

تمييز على أساس دينى وجغرافى

تناول د. امين مكى فى مداخلته كلا من تداعيات ممارسات نظام الانقاذ على قضايا حقوق الانسان من جانب ، والاطار القانونى والمرجعية الدستورية التى تمارس الانتهاكات فى ظلها من جانب آخر.

فيما يتعلق بالتداعيات لاحظ د. مكى أن المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية تشير باستمرار الى تردى اوضاع حقوق الإنسان ، وأن النظام غالبا ما يلجأ الى الادعاء بخصوصية الاوضاع السودانية لتبرير الانتهاكات ، وذكر أن السودانيين قد تضرروا بشدة من ممارسات نظام الانقاذ على المستوى الاقتصادى (بطالة - تضخم - فقر مدقع ...) وعلى المستوى الاجتماعى (تشتت واغتراب ومرض) والسياسى (عنف وارهاب وسحق للاقليات وتعريض الجميع لسطوة السلطة) وقد أدت هذه الاوضاع الى عزلة دولية واضحة بالنسبة للنظام السودانى .

وبالنسبة للاطار القانونى الذى تجرى فى ظله الانتهاكات أشار مكى الى أن نظام الانقاذ لا يرتكز الى منظومة دستورية معتادة ، فقد ألغى الدستور والاحزاب والانتخابات والنقابات والصحف مما أطاح بالحريات والحقوق السياسية والمدنية ، وحكم من خلال مراسيم عسكرية وجعل من المجلس العسكرى الحاكم أعلى سلطة قضائية . وقد أجرى كل ذلك فى ظل اعلان دائم لحالة الطوارئ ، وفى الواقع لا توجد اية ضمانة لحقوق الانسان عموما فى ظل نظام الانقاذ ... فقد ألغيت المحاكم المعتادة وجرى تكريس ما سمى بالمحاكم الخاصة وقانون الامن الوطنى ...

ومن المفارقات الملحوظة ان النظام القضائى القائم لا يمنح وزير العدل أو وزارة العدل اية صلاحيات

قانونية ، وبصفة عامة فإن القوانين الاسلامية الحاكمة فى ظل حكم الانقاذ قادت الى تقسيم المواطنين والبلاد على اساس دينى ، وهذا يعنى اختلاف الاطراف القانونية بحسب الديانة وبحسب الأقاليم الجغرافية .

مصادر قوة النظام التسلطى

أثار موضوع الأمسية والمداخلتان نقاشا غنيا بين الحضور ، شارك فيه كل من د. محمد السيد سعيد ، د. طه ابراهيم ، نبيل عبد الفتاح ، نجاد البرعى ، عبد الله عبيد ، أحمد البشير ، خميس عبد اللطيف ، عبدون اقاد ، صلاح جاد ، علاء قاعود ، البينو دانج ، بول لويس ، زرعة عبد الماجد ، وقد أبرزت المداخلات ما يلى :

أن هناك حاجة ماسة للكشف عن الخصائص المميزة انتهاكات حقوق الإنسان فى السودان ... فمن الواضح ان تجربة السودان الحالية تقوم على نظام شمولى ، لها قدر من التأييد فى المجتمع المدنى مما يقتضى وجود شكل مميز من النضال ضد الطابع التسلطى لهذه التجربة .

أنه من الهام جدا الاجابة عن التساؤل الذى مؤداه ماذا لو تعارض مبدأ الوحدة مع مبدأ الديمقراطية وهذه هى الحالة بالنسبة لعلاقة جنوب السودان بالنظام السودانى ، مما لا شك فيه أن الحل الديموقراطى هو حل مقبول أخلاقيا وسياسيا لقضية الجنوب . لكن ماذا لو لم يجر التوصل الى هذا الحل ؟ ... وفى معرض الاجابة رأى البعض أن الحق تقرير المصير يعد حلا مقبولا فى هذه الحالة ، بينما رأى البعض آخر أن حق تقرير المصير لا ينطبق على وضعية الأقليات عموما ، وأن النظام القانونى الدولى المعاصر لم يعترف بذلك . وبالنسبة للحالة السودانية ، ينبغى اعطاء الفرصة مجددا لإقامة نظام تعددى يسمح بحقوق مواطنة متساوية . خصوصا وأن انتهاكات النظام لا تطال فقط أهل الجنوب والنوبة بل تصل بسطوتها الى معظم السودانيين فى الشمال .

أن مشروع جبهة الانقاذ القائم على مشروع الجبهة الاسلامية لا يصلح على الاطلاق للنموذج المجتمع السودانى ، وأن التعايش والمصالحة بين كل شرائح هذا المجتمع يمكن أن تحدث فقط فى حال اعتماد المنظومة العالمية لحقوق الانسان .

أن وجود انتهاكات لحقوق الانسان فى ظل حكم الانقاذ لا يجب ان يصرف النظر عن وجود منظومة فكرية تسلطية موجودة فى المجتمع السودانى وفى غيره من المجتمعات العربية ، وأن هناك قوى معينة تطالب باقرار حقوق الإنسان بينما تمارس هذه القوى نفسها انتهاكات هذه الحقوق ، وأن هناك منطقة توتر فكرى تساهم فى تمرير الانتهاكات من أطراف مختلفة ، وربما كان وجود هذه المناطق فضلا عن وجود عوامل موضوعية أخرى متجذرة فى الواقع السودانى ، من العوامل المؤدية لإستمرار نظام الانقاذ وجبهة الترابى.

ربما يصعب الادعاء بوجود دوره معينة خاصة بالسودان اساسها الانتقال من الحكم العسكرى الى الحكم المدنى ثم عودة الحكم العسكرى وهكذا ، ذلك أن كل انقلاب عسكرى جرى فى السودان كان وراءه فكر سياسى وقوى مدنية ، وقد رأى البعض أن كل الضباط السودانيين هم فى الحقيقة منظمون سياسيا ، أما قوة الجبهة الاسلامية فتعود الى ضعف القوى الحزبية السودانية الأخرى وربما ايضا عدم اتفاقها فى مواجهتها .

أننا لسنا إزاء ثنائية خير وشر ، أو معارضة مدنية وحكم أصولى فواقع الحال أن أهم أقسام المعارضة السياسية السودانية هى ذات مرجعية أصولية ، وربما كان ذلك هو سر البلاء .

ربما توجد فى السودان هيمنة من القوى الاسلامية والعربية موجهة ضد القوى غير العربية وغير الاسلامية ، لكن وبنفس القدر لا يجب اغفال وجود هيمنة من نوع آخر - وهى الأهم - هى هيمنة المركز (الخرطوم وجوارها ضد الاطراف وهى هنا كل السودان تقريبا) ان المجتمع السودانى مجتمع امية (٨٠٪ من الاميين) كما ان فكرة الخصوصية تنطبق ليس على العرب والمسلمين بل كذلك ربما تنطبق على غير العرب وغير المسلمين (ثمة من ذكر ان بعض السودانيين الكاثوليكيين يتزوج عشر نساء ... الخ) وهام فى سياق كهذا البحث عن صيغة دستورية ديموقراطية من جانب وكفيلة بعدم اهدار الخصوصية من جانب آخر ، ومتكيفة مع اقصى درجات ضمان حقوق الإنسان من جانب ثالث ، لا سيما وأن الانتهاكات لا ترد فقط من جانب السلطة فى الخرطوم ، وأنما كذلك من جانب بعض القوى المعارضة فى الجنوب .

وقد كان هناك اتفاق عام على ان الحالة فى السودان عموما تحتاج الى اضاءات اكثر اتساعا وشمولا ... وفى هذا الاطار أشارت ادارة مركز القاهرة الى أن المركز بصدد اعداد مناظرة شاملة حول السودان فى وقت لاحق .

« مناظرات حقوق الإنسان » ، هو أحد الأنشطة الرئيسية لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، والهدف حقوق الإنسان على القضايا الجارية والمثاره ، سواء على الصعيد الأقليمى أو الدولى . وذلك بهدف أن تقود هذه

الثقافة السياسية الفلسطينية وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

وفى إطار برنامج المركز لمناظرات حقوق الإنسان عقد المركز مناظرته الثانية يوم ١٩٩٤/١٠/٢٩ حول « الثقافة السياسية الفلسطينية ... الديمقراطية وحقوق الإنسان » ، وقد حضرها جمع من المختصين أصحاب الاهتمام ، بدأت المناظرة بكلمة لمدير المركز بهى الدين حسن نوه فيها إلى أن المناظرة اليوم تأتى كإمتداد بطريقة أو بأخرى للمناظرة الأولى والتى كان موضوعها « ضمانات حقوق الإنسان فى ظل سلطة الحكم الذتى للفلسطينى . ثم رأس الجلسة د. عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وعضو مجلس امناء مركز القاهرة الذى اشار الى موقع موضوع المناظرة فى فلسفة عمل المركز الذى يستهدف استكشاف المعطيات الثقافية والاقتصادية المحيطة والمتصلة بتطبيق حقوق الانسان فى المجتمعات العربية وهو يقوم بهذا الاستكشاف بالاستعانه بأفضل إنجازات العلوم الاجتماعية المعاصرة ، وذلك بهدف وضع أطر عريضة لمداخل ونماذج مناسبه لتطبيق القانون الدولى لحقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمعات العربية المختلفة . ثم عرض أ. محمد خالد الأزعر (باحث فلسطينى) للورقة التى أعدها حول موضوع المناظرة . وبدأ بتعريف « الثقافة السياسة » بأنها تشمل منظومة معنوية من المعارف والقيم والرؤى والأفكار الاتجاهات الأساسية التى تتصل بالنظام السياسى والممارسة السياسية ، وتؤثر فعليا فى توجيه سلوك افراد المجتمع حكاما ومحكومين وهذه المنظومة تتكون عبر فترة زمنية ممتدة ، مشيرا الى أن لهذا المفهوم علاقة جدلية بمفهومى الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ثم أشار الباحث الى أن احد منطلقات الورقة أن المجتمع الفسلطينى بثقافته وقيمه يمثل نمطا فرعيا للمجتمع العربى بقيمه وثقافته والتى تناولت الورقة فى ايجاز بعض سماتها ومع هذا فالثقافة السياسية للمجتمع الفسلطينى خضعت لمؤثرات مضافة اشارت الورقة اليها وهى :

- تأثير الصراع الممتد مع الآخر.
- محاولة الفكاك من اسار ظروف الشتات فى الواقع العربى وغير العربى .
- محاولة اثبات الوجود القومى المستقل نسبيا ، وربما تطوير جانب المواطنة بين عرب ١٩٤٨ .

وأشار الباحث الى أن مسار الحياة الفلسطينية بتعقيداته ومرواحته بين الموروث والمشترك مع العربى ، وبين المتغير والمستجد فى سياق التاريخ الخاص للمجتمع ، يصعب قضية البحث فى نمط الثقافة السياسية الفلسطينية عموما ، وفى طبيعة النظام القانونى والحقوقى الذى سيعيش فى ظله الفلسطينيون بخاصة ... وانه للخروج من هذه الاشكاليه لجأ الى منهجية تقوم على افتراض أن قواعد النظام السياسى فى الكيان الفلسطينى العتيد سوف تكون نتاجا للتفاعل بين التقاليد الموروثة والمتأصلة من ناحية والثقافة المكتسبه فى ظروف النضال الوطنى من ناحية اخرى .

وفى الجانب المتعلق بالميراث السياسى الفلسطينى ، حاول الباحث الاقتراب من التقاليد السياسية الفلسطينية ليس بهدف السرد التاريخى ، وانما بهدف تلمس الدلالات والوقوف عند الانماط الأكثر رسوخا ، والتى من المقدر أن يستلهمها المجتمع الفلسطينى أو يتأثر بها وهو بصدد بناء نظام سياسى معين ، وضمن هذا الإطار تناول الباحث بالدراسة المعمقة بعض القضايا التى يمكن بها إضاءة الهدف السابق وهى :

١- خبرة العمل البرلمانى والإنتخابات السياسية .

٢- خبرة التعددية السياسية والوحدة الوطنية .

٣- خبرة التطور القيادى وتداعيات البيئة الاجتماعية الاقتصادية عليه .

٤- خبرة التطور الدستورى ونظم القضاء .

٥- تطور المجتمع المدنى .

وفى معالجته للقضايا المثارة بشأن اتفاق اوسلو ، والمتضمنه فى الحوارات الجارية منذ الاتفاق بخصوص مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الكيان الفلسطينى بغض النظر عن هيئته النهاية ، تناول الباحث تلك القضايا عبر اطار مفتوح يتضمن أربعة ابعاد هى ، البعد القيمى ، البعد التنظيمى المؤسسى ، البعد الاجتماعى والاقتصادى ، والبعد الاقليمى والدولى . وذلك بمنهجية تقوم على ايراد وجهات النظر المختلفة حول كل بعد ، واجراء حوار داخلى بينها دون ترجيح ظاهر لأحد الرؤى ، وبذلك عمل الباحث على اثارة التساؤلات وانعاش الرؤى .

ثم بعد ذلك تولى السادة المعقبون طرح ملاحظاتهم على الموضوع :

وبدأ التعقيبات على الدراسة د. عزمى بشارة (استاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت) الذى طرح العديد من الملاحظات منها - انه ليس من الضرورى أن تتوفر ثقافة ديمقراطيه قبل قيام الديمقراطية ، منها هو سد الفراغ الكبير فى أدبيات حقوق الإنسان التى تخلو مما يشبع الحاجة الملحة لأن تعكس منظور المناظرات إلى رسم سياسات تتفق مع حقوق الإنسان وتغرس أو تصون وتكرس هذه الحقوق وضماناتها .

ويجب ألا نؤجل الديمقراطية الى أن تتوفر هذه الثقافة . والعالم غير منقسم الى ثقافات ديمقراطيه وغير ديمقراطيه كما يدعى بعض المنظرين الغربيين ، وذكر ان الشرط الضرورى لقيام الديمقراطيه رغم كونه شرطا غير كاف هو قيام الأمة ذات السيادة ، والشعب الفلسطينى ليس أمه بهذا المعنى ، وقال ان الديمقراطيه هى نظام حكم ولا يمكن بحثها خارج الدولة لان ذلك يحولها الى لعبة غير ضارة بالديكتاتوريات ، وغير نافعة للديمقراطيين إلا من باب التشبية والاستعارة .

وفى التعقيب التالى أشار محمود شقير (رئيس جريدة الطليعة ، وعضو المجلس الوطنى الفلسطينى) ، الى أن أخطر ما يهدد التجربة الفلسطينيه هو محاوله اسرائيل جر السلطة الفلسطينية لتعقب حركة حماس ، ووضع حد لنشاطاتها المسلحة ضد الاحتلال ، مما قد يعنى اشغال الفلسطينيين وبالذات قطاع غزة ، فى شؤون اقتتال فلسطينى فلسطينى ، وهذا ما ينبغى ان تتنبه له السلطة الفلسطينيه نفسها ، وحماس وبقيه الفصائل المعارضة ، وذلك لقطع الطريق أمام مثل هذا الاحتمال المدمر ، وللسير قدما على طريق دحر الاحتلال ، وانتزاع حق تقرير المصير ، وبناء الدولة المستقلة ذات النظام الديمقراطى .

ثم تناول الكلمة بعد ذلك عبد القادر ياسين (عضو أمانه سر اللجنه الفلسطينيه للدفاع عن الثقافة القومية) منوها الى أنه رغم اهمية الثقافة هنا فى تفعيل الابنيه الديمقراطيه ، الا أنها ليست عاملا رئيسيا وحيدا بل يسبقها يفوقها : المجتمع المنتج ،والميراث الديمقراطى المكتوب والممارس . ثم عرض تصوره للمستقبل مشيرا للعوامل التى رآها تدفع باتجاه الديمقراطيه ، والعوامل التى تدفع باتجاه كبح الديمقراطيه ، ثم أنهى تعقيبه بالإشارة الى أن الأمل معقود على الانسان الفلسطينى بفكره وكفاحه كى يوفر تنميه مستقله ويعطى الأولوية الديمقراطيه .

ثم اخذ الكلمة د. أحمد صدقى الدجانى (رئيس المجلس الاعلى للتربية والعلوم بمنظمة التحرير الفلسطينية) فأشار الى أننا هنا يجب أن نعمل على استلهام الواقع وقراءة المقياس من خلاله ، فعلينا أن نستلهم روح الأمة ، واشار الى أنه يجب الا يغيب عن ذهننا عند الحديث عن فلسطين المفهوم الشامل للتسوية ، وألا ننساق الى ماورد ضمن مشروع اوسلو وغيره من مشاريع التسويه ، وأكد انه لابد من أن يكون طرحنا السياسى مرتبطا بالشعار التالى « الحل الديمقراطى لقضية فلسطين » واشار الى الدور الذى يلعبه العامل الخارجى ، حيث يمكن القول أن المحدد الغربى والأمريكى على وجه الخصوص هو المشاكل الأمنية لاسرائيل .

وبعد ذلك فتح باب المناقشة حيث طرح السادة الحضور العديد من الأفكار والتساؤلات منها :

- ان كانت الحركة الوطنية الفلسطينيه قد قامت على مدخل سياسى عنفوى فى التنظيم ، فانه يجب عليها البحث عن مدخل بديل وطرح هنا أن يكون مدخل ثقافى بنائى داخلى .
- ان عملية التحرر هى عملية تفوق على العدو والتفوق هو عمليه تحرر ذاتية من جميع الجوانب .
- أن اى حديث عن التراث يفتقد لمفهوم اصيل هوحتميه التجديد يعتبر حديث ناقصا .
- يجب أن يتم النظر للعامل الخارجى بموضوعية ، فهو بالنسبة للفلسطينى فيه قمع الطغاه ، ولكن فيه ايضا قوة معهم هى قوة حقوق الإنسان وقوة الديمقراطيه .
- لماذا لا نفرض قضية الديمقراطيه على الدولة ؟ اذا كانت غاليه على قلوبنا .
- ان التعددية السياسية لا تعنى أن كل مؤسسات المجتمع المدنى ديمقراطية .
- عندما نطرح الديمقراطية فى المجتمع الفلسطينى الا يجرى طرحها بمعزل عن القضية الوطنية ، حتى لا يسود لدينا الوهم أن هناك سيادة فلسطينة ودولة فلسطينية ، ذلك أن زوال الاحتلال شرطا للديمقراطية .
- ضرورة أن تكون الدولة تعبيرا عن توازن القوى الاجتماعية اى تعبير عن التوازن الاجتماعى السياسى القائم .
- لا بد من حركة اجتهادية تحاول تحرير النص الاسلامى من شروحه وشروح تلك التى اسقطت عليه .
- لا يكفى لوجود الديمقراطيه ، ميلاد الفرد وانما يجب ايضا ميلاد المواطن .
- الديمقراطية تنصرف الى كونها نظام حكم أكثر من كونها مجموعة قيم .
- فى كل الثقافات جوانب مشرقة وجوانب معتمه والمثل الفلسطينى ليس إستثناء من ذلك .
- ان مجريات الأحداث على الساحة الفلسطينية ، قد تدفع للصدام بين سلطة الحكم الذاتى وحركة حماس مما يهدد بالحرب الاهلية . ولاسرائيل مصلحة فى إبراز نموذج فلسطينى غير ديمقراطى ، مما يقتضى أقصى الحذر من كل القوى الفلسطينية .

دورة تدريبية على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان دورة تدريبية بالتعاون مع كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وذلك فى إطار خطة لتشجيع البحث العلمى فى مجال حقوق الإنسان ، وقد عقدت الدورة فى مقر المركز ، واستمرت شهرين بدءاً من منتصف يوليو الماضى وكان الشهر الأول مخصصاً للمحاضرات النظريه ، والثانى للبحوث التطبيقية والزيارات الميدانية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ، وقد التحق بالدورة ٣٥ دارساً : ٢٤ من كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ٣ من كلية الطب ، وطالب من الآداب ، وطالب من التجارة ، وطالب من معهد السينما و ٣ باحثين من مركز القاهرة ، وباحث بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وباحثه أمريكية فى منحه دراسية بمصر .

وقد تناولت المحاضرات التى ألقاها ٢٧ محاضراً لموضوعات التالية :

- قضايا التطور التاريخى والأسس الفلسفية والأخلاقية لحقوق الإنسان .
- عالمية حقوق الإنسان وخصوصية الثقافة العربية .
- الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية .
- الحق فى التنمية والصحة والتعليم والسكن وفى بيئة صحية ونظيفه .
- حقوق المرأة والمعوقين والأقليات .
- فكر حقوق الإنسان فى العالم الثالث .
- الميثاقان العربى والأفريقى لحقوق الإنسان .
- دور الحركة العالمية والعربية لحقوق الإنسان.
- حالة حقوق الإنسان فى العالم العربى ومصر واشكاليات التحول الديمقراطى .
- إنتهاكات بعض جماعات الإسلام السياسى لحقوق الإنسان .
- القانون الدولى الإنسانى .

وقد تسلم كل طالب ٧٥ مرجعاً فى حقوق الإنسان ساهم فى توفيرها للدارسين المنظمتين عدد من منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية ، وقد كانت أهداف المركز من تنظيم هذه الدورة هى :

أ- ضمان المام الطلاب بالمحيط العام والأبعاد الأساسية للقانون الدولى لحقوق الإنسان .

ب- توفير رؤية متوازنه للإرتقاء التاريخى وللأسس الفلسفية والأخلاقية لحقوق الإنسان بما يظهر مساهمة جميع الحضارات فى التوصل إلى الإطار الجامع لحقوق الإنسان كما هو متضمن فى المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان .

جـ- إيضاح بعض الإشكاليات والمعضلات الأساسية التى تسبب مؤثرات معينة فى التفاعل العربى مع الحركة العالمية لحقوق الإنسان .

د- إمداد الدارسين بالمعارف الأولية فى مجال حقوق الإنسان .

وقد انقسمت الدورة إلى قسمين : الأول هدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة الضرورية حول ميراث حركة حقوق الإنسان ووثائقها الأساسية ، والثانى لمساعدتهم على إكتساب المهارات الأساسية للبحث فى هذا المجال .

وقد أقيم حفل فى ختام الدورة لتوزيع شهادات

■ المحاضرون ■

-السفير إبراهيم يدوي
الأمين العام لصندوق التضامن العربي الأفريقي
بوزارة الخارجية - الرئيس السابق للجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب

- أ. أحمد كرعود
المستول الميدانى لمنظمة العفو الدولية فى منطقة الشرق الأوسط - عضو سابق باللجنة التنفيذية للفرع التونسى لمنظمة العفو الدولية .

- د. أمال عبد الهادي
سكرتير عام جمعية التنمية الصحية والبيئية وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

- د. أماني قنديل
خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

- أ. أميرة بهى الدين
محامية - عضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان

- أ. السيد ياسين
مستشار مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بجريدة الأهرام وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

- أ. بهي الدين حسن
مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

- د. حسن أبو بكر
أستاذ مساعد بكلية الزراعة - جامعة القاهرة .

- د. حسين نافعة
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

- د. سحر حافظ
خبير بالمجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراساته حقوق الإنسان .

- د. سعد الدين ابراهيم
رئيس مركز بن خلدون للدراسات الانمائية واستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية .

- د. سيد هاشم (لواء متقاعد)
المتشار القانونى للجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة .

- د. عادل البياتى
مدير إدارة حقوق الإنسان بالجامعة العربية .

- د. عبد العليم محمد
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام .

- عبد الله خليل
محامى ورئيس اللجنة القانونية بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان .

- د. محمد السيد سعيد
مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام .

- أ. محمد فائق
الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان .

- د. محمد نعمان جلال
مساعد نائب وزير الخارجية المصرية ومندوب مصر الدائم فى جامعة الدول العربية - كاتب متخصص فى قضايا حقوق الانسان .

- جامعة القاهرة .

- محسن عوض
مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان .

- د. مصطفى كامل السيد
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

- أ. منى ذو الفقار
محامية .

-وزير مفوض نائلة جبر
مدير إدارة حقوق الانسان بالخارجية المصرية .

- أ. نبيل عبد الفتاح
رئيس الوحدة الاجتماعية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام .

- أ. هانى مجلى
مدير برنامج الحقوق والعدالة الاجتماعية بمؤسسة فورد - المدير السابق لقسم الأبحاث بمنظمة العفو الدولية .

بردية على الدارسين ، وأطباق من النحاس تحمل شعار المركز لأفضل ٥ بحوث

جدير بالذكر أن المركز قد قام بطبع لأبحاث التى تقدم بها الدارسين فى ملف خاص يضم أيضا تعريفا بالدورة أو نظامها والمحاضرين الذين شاركوا فيها .

إشكالية الخصوصية والعالمية

وقد قدم ٩ من الدارسين أبحاثاً حول قضايا حقوق الإنسان ، فالطالبه أمل محمد عبد الحميد عفيفى بالسنة الرابعة بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية كان بحثها بعنوان « الخصوصية ... أهم العقبات التى تواجه حقوق الإنسان فى العالم العربى » وكان يهدف إلى محاولة لمعرفة ما اذا كانت مسألة الخصوصية تستحق بالفعل إتخاذ موقف من قضية حقوق الإنسان بإعتبار أفكارها وافدة من الغرب ولا تتناسب مع الواقع العربى المختلف عن الواقع الغربى . أم أن الخصوصية هى مجرد ستار كبير يختفى خلفه كل من لا يريد للإنسان العربى أن يحصل على حقوقه كإنسان .

وهى ترى أن هناك إتجاهات فى الفكر العربى من بينها إتجاهان الأول يقبل حقوق الإنسان مع التحفظ على بعضها بإعتبارها تتعارض مع الشريعة الإسلامية ، والثانى يرفض حقوق الإنسان ليس كحقوق وإنما كأفكار ومبادئ وافدة من الغرب ويرى أن مجرد كونها قادمة من الغرب يعنى أنها ليست بالضرورة مناسبة للمجتمع الإسلامي الذي يتميز ببخصوصية محددة . وتفند الباحثة هدا الإتجاه حيث ترى أن الحضارة الإسلامية أثرت فى مختلف المجالات العلمية والفكرية للغرب ، ولعبت دوراً فى بناء التقدم الذى يعيش فيه الآن .

تأثير التطرف الدينى على حقوق الإنسان

أما الطالب أحمد محمد بهى الدين قنديل بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية أيضاً فقد كان بحثه بعنوان « أثر التطرف والتعصب على تعزيز وحماية حقوق الإنسان فى مصر » الذى يرى فيه « أن الحقوق الأساسية للإنسان فى مصر بما فيها الحق فى الحياة وفى الحرية والأمان الشخصي والحق فى المساواة وعدم الإضطهاد وحرية الإعتقاد والفكر والتعبير قد باتت مهددة بصورة ربما لم تشهدها مصر فى عصرها الحديث ، ودرء خطر إنتهاكات حقوق الإنسان فى مصر لن يكون بالتواطؤ مع العنف غير القانونى من قبل هذا الطرف أو ذاك وإنما بالتصدى السلمى المنسجم والشجاع لكل إنتهاك لحقوق الإنسان بصرف النظر عن مصدره أو هوية ضحيته .

وفى هذا الإطار يؤكد الباحث على أن القضاء على التطرف والتعصب يستلزم إشاعة قيم الديموقراطيه ومبادئ حقوق الإنسان فى المجتمع بشكل مترابط ، ومراجعة التشريعات والأوضاع المؤسسية على ضوء هذه المبادئ وصيانة وتعميق حريات الرأى والتعبير والتنظيم والمشاركة فى إدارة الشئون العامة ، والحقوق والحريات المدنية وإستئصال سموم التعصب الدينى والكراهية الطائفية من وسائل الإعلام ومناهج التعليم وتطويرها بحيث يعكسا بأمانة التنوع السياسى والثقافى والدينى للأمة .

العنف وحقوق الإنسان

وتناولت الشيماء على عبد العزيز عثمان الطالبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية «

المواجهة العنيفة بين الحكومة المصرية المعاصرة والحركات الإسلامية الثورية من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٤ ، وتنتهى فى بحثها إلى عدة استخلاصات من بينها أن هناك إنتهاك متبادل لحقوق الإنسان فى مصر تمارسة سلطة حكومية وأخرى غير حكومية تمثلها حركات إسلامية ثورية فى إطار المواجهة العنيفة فيما بينهما وهذا الانتهاك ينظر إليه بصورة تتسم بالإزدواجية من جانب كل طرف ، والقول بأن هذه الانتهاكات مكمنها فكر هذه الجماعات أو رد فعل لعنف حكومى لا يكفى لتفسير الظاهرة ويترتب عليه حلول ناقصة .

كما أن التذرع بمبدأ السيادة الوطنية ورفض أى تدخل للتحقيق فى الإنتهاكات لن يساهم فى قتل الظاهرة وإنما يزدها تفاقماً ، والقضاء على هذه الانتهاكات يقتضى حل المشكلة من جذورها ويتطلب ذلك الإيمان بضرورة الحوار وإعمال القانون والبحث عن حلول جادة للمشكلات التى تغذى الظاهرة .

وتدعو الشيماء فى نهاية بحثها إلى ضرورة إيجاد ثقافة وأليات عمل ومؤسسات جديدة ملائمة كالأسرة والمدرسة والمؤسسة الأمنية والسياسية ، وكما يجدر البحث عن صيغة متفق عليها حول العلاقة بين الدين والدولة .

وكان بحث محمد حلمى البلك الطالب بالسنة الثالثة بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بعنوان « التطرف الدينى وحقوق الإنسان » حيث يرد فيه أن مشكلات الشباب هى الأسباب المباشرة للتطرف الدينى على المستوى العالمى ، ويجمل هذه المشكلات فى المشاكل الإقتصادية ، والإجتماعية ، والفكرية والثقافية والتربوية ، ويضيف إلى ذلك أن هناك بعض الخصائص لظاهرة الغلو والتطرف الدينى جعلها تتصدر حركة الرفض فى المجتمع من منظور مختلف ومعاد للسلطة والتقدم وللحقوق الإنسانية ومن بين هذه الخصائص ضعف الوعى بحقيقه الدين ، والتمسك بحرفية النصوص دون معرفة أسرار اللغة ، والغلو فى تضييق ما هو متسع من رحمه الله ، والعكوف على الغيبيات ، والتعصب ورفض الحوار والإجتهاد وإفكار دور العلم والعقل .

صندوق النقد الدولى وحق التنمية

وتناولت دلال محمود السيد محمود من كلية الإقتصاد والعلوم السياسية فى بحثها « إنعكاسات برنامج الإصلاح الهيكلى على حق التنمية فى مصر » وتنتهى فيه إلى أن سياسات صندوق النقد الدولى بما توصى به وبما يظهر على أرض الواقع العملى من تطبيقها تضر بحق التنمية أكثر مما تقيده ، وبصورة عامة نجد أن النجاحات الاقتصادية التى تحققت بفعل هذه السياسيات هى نجاحات رسمية أكثر منها فعلية بل أن تلك السياسات تضر بهياكل الاقتصاد ذاتها وتزيد إختلالها وتبعيتها ، وكذلك أزادت من البطالة بآثارها السلبية المختلفة ، ورفعت من تكلفة الخدمات الصحية والاجتماعية المختلفة بما أوجدته من تدعيم للخصصة ، وذلك يزيد من عبء هذه الخدمات على كاهل المواطن المصرى بما يوضح أنها أضرت بالتنمية البشرية .

صورة المرأة المصرية

وكان بحث نيفين أسامة الحسينى الطالبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية حول « نظرة المجتمع المصرى للمرأة » من خلال دراسة ميدانية لعينه من ٢٥ مبحوثاً إنتهى إلى أن هناك إرتباط بين الصناعة وبين عمل المرأة فى الصناعة من هنا فإن تشجيع الصناعة سوف يؤدى إلى زيادة

■ المؤسسات المتعاونة ■

- عاونت هذه المؤسسات فى إنجاح الدورة . من خلال الزيارات التى قام بها الدارسون إليها . أو بتوزيعها لمطبوعاتها عليهم :
- المنظمة العربية لحقوق الانسان .
- إتحاد المحامين العرب .
- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .
- إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية .
- إدارة حقوق الإنسان فى جامعة الدول العربية.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة .
- المحكمة الدستورية العليا .
- مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية .
- المجلس القومى للأمومة والطفولة .
- منظمة اليونيسيف .

مساهمة المرأة فى العمل بأعمال تحتاج إلى استعمال العقل كذلك ترى الباحثه أنه يجب أزاله التفرقة بين الرجل والمرأة فى مجالات العمل مثل مجالات القضاء والجراحة التى لا يزال يحتكرها الرجل بشكل قوى رغم أن المعيار هو الكفاءة وليس الجنس .

وتناولت نجوان فاروق شيحه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية « حقوق الطفل والطفل المصرى » وتنتهى فيه إلى أن تهيئة الظروف للأطفال لتنمية إمكاناتهم الذهنية والبدنية والوصول بها إلى أقصى طاقاتها منذ مرحلة الطفولة المبكرة تمثل شرطاً مسبقاً للوصول بالموارد البشرية إلى المستوى الذى يتطلبه إقتصاد يتحول سريعاً ليكون إقتصاد حديث .

التدخل الإنسانى

والبحث الثامن كان لعلياء سرايا الطالبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وعنوانه « حق التدخل الإنسانى من منظور حقوق الإنسان » وينتهى فيه إلى أن هناك قوتين رئيسيتين سيزداد دورهما على الساحة السياسية الدولية وسيكون لهما أثر واضح فى عملية إتخاذ القرار السياسى هما المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية ، وهاتان القوتان تؤثران على عملية إتخاذ القرار فى كثير من الدول المتقدمة فى عالم يزداد فيه مبدأ الإعتماد المتبادل والذى سيكون سمه العلاقات الدولية فى أواخر هذا القرن وسيتدعم بحلول القرن الحادى والعشرين حيث يضعف الاحتجاج بمبدأ السيادة المطلقة للدول ، ويظهر مفهوم جديد للسيادة هو قيد التبلور والتشكيل فى الوقت الحالى ، وهو الأمر الذى يمكن أن يتبلور معه تصور جديد لدور الأمم المتحدة ولمفهوم التدخل وآلياته وإرتباطه بالقانون الدولى الإنسانى .

وكان البحث التاسع بعنوان « فكر حقوق الإنسان فى الأدب العربى المعاصر » وأعدته هالة لطفى أحمد خليل الطالبة بالسنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وهى ترى فى مقدمة هذا البحث أنه نظراً لأن حركة حقوق الإنسان لم تتبلور عالمياً إلا مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتبنى الأمم المتحدة للفكرة ، فإن تأصيل الفكرة فى الأدب العربى سيحتاج إلى الرجوع إلى الفكرة الأشمل وهى الحرية . وهى تقسم بحثها إلى ثلاثة أقسام رئيسية الأول يتناول فكر حقوق الإنسان فى الشعر العربى المعاصر ، والثانى فكر حقوق الإنسان فى الرواية العربية المعاصرة ، والثالث خاتمة تخلص فيها إلى أن حقوق الإنسان فى الأدب العربى لا تشكل فكراً بعد ، بل يمكن القول بأنها هاجس فى ضمير المبدعين ، لم يتحول حتى الآن إلى إهتمام واسع .

■ إنطباعات الدارسين ■

تضمنت الدورة عده موضوعات فى مجال حقوق الإنسان حيث استهدفت تغطية بعض الجوانب الفكرية والتطبيقية المتعلقة بحقوق الإنسان . ومن الموضوعات الاساسية التى اهتمت الدورة التدريبية بترسيخها لدى المتدربين :

● فكرة عن التعارض الجوهرى بين الخصوصية الثقافية وعالمية حقوق الإنسان ، حيث ترتكز فكرة حقوق الانسان على الكرامة الانسانية التى هى تراث مشترك للانسانية .

وانه ينبغى عدم التحجج ببعض الاختلافات غير الجوهرية بين الثقافة الاسلامية والثقافة الغربية الليبرالية ، وينبغى الحرص على محاولة احترام حقوق الإنسان الموجودة فى المواثيق الدولية وذلك استهدافا لدفع شأن الانسان ، وتمكينه من حقوقه .

كما ركزت الدورة على احترام حقوق المرأة وتمكينها من حقوقها بالمساواة مع الرجل وتوضيح موقف القانون والتشريع المصرى من المرأة .

كذلك اثيرت عدة موضوعات هامة فى الندوات التى عقدها المركز حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق السياسية ، وايهما له الاولوية فى التنفيذ خاصة فى الدول النامية حيث انتشار الامية وتردى الحالة الصحية وانتشار الفقر فيها الامر الذى يتخذ ذريعه للمقام لاستمرار الحكم السلطوى فيها .

وكان اسلوب إدارة الدورة مجالا عمليا لممارسة حق ابداء الرأى وحق الاختلاف فى الرأى واحترام الرأى الآخر ، كما اتاحت للطلبة التفاعل الايجابى مع المحاضرين الذين كانوا من جميع المجالات المهتمه بحقوق الإنسان وساهمت الدورة فى تدريب الطلبة على اسلوب البحث العلمى فى مجال حقوق الانسان تحت إشراف اساتذه ودكاتره متخصصين ولامعين فى البحث العلمى .

نيفين الحسيني
كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

١- حرية الكلمة في مرحلة انتقالية

أكد ٥٠ أديباً وكاتبا وصحفيا من ١٥ دولة عربية وأوروبية ، إدانتهم لاستخدام وسائل الاعلام فى أعمال التحريض على الكراهية ضد الأفراد أو الجماعات أو العقائد ، كما أدانوا كل أعمال العنف أو التحريض عليه ضد الكتاب بصرف النظر عن طبيعة آرائهم وعقائدهم .

جاء ذلك فى ختام أعمال الندوة التى نظمها الفرع الدانماركى فى منظمة « القلم الدولى » فى كونبهاجن فى مايو الماضى بمشاركة عدد من الكتاب العرب ، وهم بسام طيبى (سوريا) ، اميلى نصر الله (لبنان) ، عائشة ليمازين (الجزائر) ، راشد الغنوش ، وسعيد فرجانى (تونس) ومن مصر شارك كل من سعد الدين ابراهيم ، سهام هاشم ، منى أنيس ونوال السعداوى التى اعتذرت عن الحضور وأرسلت ورقه باسمها ، وبهى الدين حسن الذى قدم تعقيبا على الأوراق المقدمة إلى الجلسة الخاصة « بحدود حرية الكلمة » .

كان التعقيب بعنوان « حدود حرية الكلمة » : ديناميكيات الرقابة فى مرحلة إنتقالية. وتنطلق الورقة من أن العالم العربى يمر بمرحلة إنتقالية تتسم بالعديد من السمات ، منها ثلاثة لها علاقة مباشرة فيما يتصل بحرية الكلمة ، الأولى هى أزمة النظم السياسية التى تعيش معظمها فترة إنتقال ممتدة وعصيبة من نمط نظم حكم الحزب الواحد أو الأسرة الواحدة إلى نمط التعددية السياسية المقيده ، وينعكس هذا الوضع على حرية الكلمة التى تنتاب حدودها حركة بندولية عصيبة تتراوح ما بين قدر كبير من حرية الحديث والنقد السياسى الصريح والمباشر ، إلى إستخدام القضاء العسكرى والسجون والملاحقات القضائية وقوانين الطوارئ ومصادرة الصحف مروراً بإعطاء الإسلام السياسى كلمة مسموعة فى تحديد حرية الكلمة .

أما السمة الثانية فتحددها الورقة فى ضغوط الإسلام السياسى ، فقد شهدت الثمانينات والتسعينات نمواً هائلاً فى فعالية وتأثير تيار الإسلام السياسى بجناحية المدنى والعسكرى على حياة كثير من البلدان العربية ، حتى أنه صار بمثابة حكومة ظل فى بعضها فضلاً عن أنه يحكم بالفعل إحداها ، وقد لعب هذا التطور دوراً حاسماً فى إعادة صياغة هيكل الرقابة فى هذه البلدان ، حتى أنه صار عملياً الرقيب الأول على النشاط الفكرى والأدبى فى بلد مثل مصر وذلك من خلال نجاحه فى إحتواء مؤسسة الأزهر بمكانتها الروحية الهائلة ، وترتبط ضغوط الإسلام السياسى على حرية الكلمة بشكل وثيق بإستراتيجيات التهيئة الفكرية والسياسية للرأى العام لقبول البديل ، وما يتطلبه ذلك من ضرورة إقصاء معارضية إما بالإغتيال المعنوى بالوصم بالكفر والإلحاد ، وإما بإرهابهم ودفعهم لاختيار الإنسحاب الطوعى .

أما السمة الثالثة فتحددها الورقة بتدنى قيمة الديمقراطية فى الثقافة السياسية للنخبة المثقفة ، حيث يشترك كثير من المثقفين العلمانيين والإسلام السياسى فى سوءة إستعداء السلطات ضد بعضهم البعض ، وتعريفها على فرض القيود على حرية الكلمة إما بدعوة حماية المجتمع من « الإرهاب الأصولى » أو حماية « المقدسات الدينية » أو الحفاظ على الوحدة الوطنية .

والتمسك بإستقلاليه منظمات حقوق الإنسان عن الحكومه ، و الأحزاب السياسيه ، ووضع الضوابط التى تحول دون إغراقها بعضويات سياسيه لا علاقه لها بحقوق الإنسان ، الحد من دور السياسين فى الهياكل القياديه لهذه المنظمات ، هذه هى أبرز توصيات ورشه العمل التى عقدتها اللجنه الدوليه للحقوقيين بمشاركه ٣١ من قيادات حركه حقوق الإنسان فى العالم العربى تحت شعار " نحو حركه عربيه مهنيه مستقله و فعاله للدفاع عن حقوق الإنسان ". فى عمان فى يناير الماضى .

و قد شارك فى الورشه ثمانيه من أعضاء مجلس أمناء مركز القاهره ، و هم أسمى خضر ، بهي الدين حسن ، د . عزيز أبو حمد ، د . غانم النجار ، فاتح عزام ، هاني مجلي ، د . هيثم مناع ، وإعتذر عن الحضور أخرين هما عبد الله النعيم ، د . محمد السيد سعيد الذى بعث بورقته المكلف بها ، التي نعرض لها هذا إلى جانب ورقه بهى الدين حسن .

٢- استقلالية منظمات حقوق الإنسان

اشكالية الثقافة العربية

ركزت ورقه د . محمد السيد سعيد " دعوة حقوق الإنسان فى سياق الحاله الثقافية الراهنه للوطن العربى ؛ علي أن التحولات العالميه الكبري في السنوات القريبه الماضيه ، و خاصه أنهيار الاتحاد السوفيتي و النظم الشموليه في اوروبا الشرقية ، ساهمت فى تكريس نظره استاكتيكيه للثقافه عموماً بما فيهم الثقافه العربية. و لقد ظهر أن السقوط الشمولى هو فى صالح النزعات القوميه المتطرفه التى وجدت تأصيله فى البحث عن الثقافه التقليديه و المؤسسات الموروثه .و فى نفس السياق تم إحياء العناصر شبه الثابته فى التحليل السياسى و الإستراتيچى مثل الجغرافيه. هذه النزعة عبر عنها فى العالم العربى إحياء الاصوليه المتشددة ذات الآفاق النكوصيه و الماضويه و تمثل هذه التيارات فى الواقع الحاضر أكبر و أعمق العوائق ضد انتشار ثقافه حقوق الإنسان .

إن نجاح التيارات الأصوليه الإسلاموية في إختراق المجتمعات العربيه الحديثه فسر على أساس مدخلين. الأول بسيط يرجع الامر إلى عمق المشاعر الدينيه لدى الشعوب العربيه و الآخر أكثر تعقيداً و هو الذى يركز علي الثقافه كمركب مستقر و متأثر بالتغيرات و ذو دور مقدر للأيديولوچية بما في ذلك الأيديولوچية النكوصيه الارتداريه.

و أضاف أن الاساس الاعمق للثقافه الاجتماعيه الراهنه هو الذى يدرك الضعف العام لعقدة الثقافه في المحتوي الحداثى أى قابليتها للتجديد بيد أن ضعفها الحداثى هو علي مستوي ثقافه المعاش و لكن لها عمق و ثراء من حيث رصيدها العقلى والروحى .

من هنا فإن أهم ما يميز الثقافه العربيه الراهنه هو حاله عدم الامان التى يعيشها الشخص العربي و هى ناتجه عن : عقده الاهانة فى العلاقة الخارجيه و فجوة الحداثه في العلاقه مع الذات .

أما عقدة الإهانه فإنها ترجع للهزيمه التى حدثت عام ٦٧ و الهزائم المتلاحقه بعدها و توسعها بعد حرب الخليج الثانيه ثم حرب البوسنه التى تمثل إهانه الجانب الإسلامى الاوسع .هذه العقدة أفرزت كآمر طبيعى الوسوسه بالحاجه إلى اليقين و التجيش لمواجهه الخطر الذى يسبب لنا هذه المعاناه . أما فجوه التحديث فقد نشأت بسبب تفكك الهياكل الإجتماعيه التقليديه بإثر إقتصادات النفط الحديثه و ما تبعها من انماط استهلاكيه و فكريه .

و هذه الإشكاليه الثقافيه تقف في وجة انتشار فكرة حقوق الإنسان لانها تطرح فى اجندتها سؤال يدور حول الهوية و مثل هذا الموضوع علي الصعيد السياسى يشكل المجتمع علي افكار تنظر للآخر على أنه الخصم و تشكك فى كل ما يجئ منه ولو كان مبادئ حقوق الإنسان ثم تصبح تسويه المشكله سياسياً مع الخارج أهم من إعادة البناء الداخلي لمحتواه الثقافى و تصبح المهام القوميه و التحرريه هي الأولى بالإهتمام و تعد أطروحات حقوق الإنسان مجرد رافد للثقافه الغربيه الدخيله التي تمثل العدو ويفترض تصور أن حقوق الأنسان نفسها أسلوب لشق الصف العربى ربما كانت موجه من العدو الغربى أو حتى إسرائيل .

هذه الموجه تشمل التيار الإسلامى و القومى معاً و تظهر محاوله للخروج من هذه الحاله فى التعلق بالدوله كمنقذ ويشمل هذا التصنيف الجماهير و الحركات السياسيه و المثقفين و هو يسبب الإفتقار إلى تيار بديل يطرح مصداقية مهام إعادة البناء .هذا الاتجاه يدعم الحكومه فى كل تصريحاتها و بعفويه باعتبارها وسيله الاصلاح و لكن ما يلبث أن يخسر بسبب الفشل المتوارث للحكومات و لا يبقى فى الساحه مع وجود التشوه الثقافي غير الاتجاه الأكثر صلابه . و بعد الأحياء الرمزى للتراث كبديل و هو ما تتمناه الطبقه المتوسطه و يمثل قيادته الاتجاه الإسلاموي الذى ينثر بذور العنف و الكراهيه على اسس قبلية أو عشوائيه أو إثنية و هو يشكل عائق طبيعى لإنتشار ثقافه حقوق الإنسان.

فى مواجهة هذه الحاله تصبح المهمه الحقيقيه فكريه وهى الدعوه إلى الإبداع الثقافى الذي يقود إلى حل إشكاليه التطور العربى إنطلاقاً من ميراث حركه التنوير والنهضة التى عرفها العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

أزمة الحركة العربية لحقوق الإنسان

وتحت عنوان " إمكانيات إعادة تنظيم الحركه العربية لحقوق الإنسان كيف نتجاوز أزمة الثقة "

كتب بهي الدين حسن عن نشأة الحركه العربيه لحقوق الإنسان ، و تبنى مفهوماً مختلفاً عن المفاهيم السائدة ، و هو مفهوم مهنى يرى أن الحركه العربيه لحقوق الإنسان هى الإطار الذى يضم فقط المنظمات و المؤسسات البحثيه غير الحكوميه التى تشكل المواثيق الدوليه لحقوق الإنسان مرجعتيها الوحيده . مع الأخذ فى الإعتبار بإننا فى حاله العالم العربى لسنا إزاء حركه ، و لكن تفعيل هذا الإطار هو الذى يمكن من إطلاق هذه التسميه عليها.

و بعد أن يرى أن ما تشهده " الحركه " العربيه لحقوق الإنسان هو أزمة بالفعل يوجز مظاهرها فى عدة نقاط هى : الخلط بين برامج منظمات حقوق الإنسان و بين برامج الأحزاب السياسية أو الحركه الديمقراطيه العامه أو جمعيات النفع العام ، و خاصة علي صعيد التنظيم و الأداء و أسلوب العمل ، و الضعف المؤسس لصالح تغلغل الروح التكتلى السياسى أو الشللى أو القبلى أو العائلى ، و تفش الأسلوب غير العلمى و غير المهنى و سيادة أسلوب الهواه و الإفتقار للعمل المخطط بعيد المدى و منطق العمل التراكمى ، و الخوف من حركة الإسلام السياسى الذي يتخذ أحد مظهرين متناقضين أولهما الكف عن رصد إنتهاكات هذه الجماعات لحقوق الإنسان خشية التعرض لخطر القتل أو العزله و ثانيها الإندفاع في تأييد الحكومات و غض البصر عن إنتهاكاتها لحقوق الإنسان بدعوى أن خطر الإسلام السياسى هو الأكثر فداحه.

و من بين مظاهر الأزمه التي حددها بهى الدين حسن أن " الحركه " العربه لحقوق الإنسان عجزت عن تجسيد نفسها لحركة عربيه لحقوق الإنسان على المستوى الإقليمى من خلال الأعمال التضامنيه و تبادل المعلومات و الخبرات.

و بعد أن تعرض الورقه لمظاهر هذه الأزمة يفصل جذور فى عدة نقاط هي : حداثة ثقافة حقوق الإنسان فى العالم العربى ، و هشاشة العمل الأهلي المنظم والمستقل ، ضعف التيار الليبرالي و ضعف الإجتهاد الفكرى العربى فى العقود الأخيره و عجزه عن هضم و تحليل التحولات السياسة و الإجتماعيه الهائله و السريعه ، و صعود حركة الإسلام السياسي ببرنامجها المتناقض مع حركة حقوق الإنسان و مبادئها ، و تشكل الكتله الأعظم من عضويه المنظمات العربيه من سياسيين نكبوا بتهاوى الحلم القومى أو الشيوعى أو كلاهما معاً وهو شكل مصدراً دائماً لضغوط التسييس أو الموائمة بين حقوق الإنسان و برامج الأحزاب التقدمية . و موقف الحكومات العربيه المعادي لمنظمات حقوق الإنسان و الضغوط

اليوميه الناتجه عن ذلك ، و الموقف الإنتهازي لأغلبية الأحزاب السياسيه العربية من حركة حقوق الإنسان و محاولاتها الدؤوبه للإختراق و التوظيف ، و أخيراً سياسة الغرب في مجال حقوق الإنسان القائمه على إزدواجية المعايير و الإنتقائية ، و هى بذلك تلعب دوراً غير مباشر فى مساندة عناصر الإعاقة لنمو حقوق الإنسان فى العالم العربى.

ثم حدد بهى الدين حسن رؤيته لامكانيات تجاوز هذه الأزمة ، التى يرى أن نقطة البدايه البديهيه لذلك ، هى التوافق على تشخيص موحد للأزمة و مظاهر و سبل الخروج منها ، و الجمع بين هذه الجهود فى إطار مرن ، تكون مهمته الوحيدة هى وضع ورقه عمل و إدارة حوار حولها ، وصولاً إلى وضع إستراتيجية لتجاوز الأزمة. و مع التسليم بالظروف الموضوعيه المكونه للأزمة ، فإنه يبقى الكثير للشروط الذاتيه ، و خاصة على مستوى المنظمات القطريه ، و ذلك يتطلب عملاً جاداً متواصلاً تقوم به كل منظمة على حدة يمكن تفصيله في عدة عناصر حددها في : التمسك بإستقلالية منظمات حقوق الرنسان عن كافة الأطراف السياسة و غير السياسية و العمل الدائم على تعزيز هذه الإستقلالية و تجسيدها فى سلوكها اليومى ، و العمل المستمر من أجل تطوير الأداء المهني و ترقيته بشكل مستمر من خلال التدريب و التثقيف ، و العمل المستمر على تكريس الطابع المؤسسى و تعميقه ، و خاصة على صعيد علاقات العمل و العلاقه بين الهيئات المنتخبه و هيئات العمل التنفيذى و القائمه على العمل اليومى ، و ضرورة أن تراعى المنظمات ذات العضوية المفتوحة وضع ضوابط مناسبة تحول دون إغراقها بعضويه غير واعيه أولها مآرب سياسيه خاصة ، تؤدى إلى صرفها عن مسارها بإستخدام الوسائل الديمقراطية ، و ربط مهام التثقيف الداخلى لمنظمات حقوق الإنسان بالتحديات الحقيقيه التي تواجهها في عملها مع إدارة صراع فكرى دائم ضد كل من الأفكار الشعبوية المعادية للأسلوب العلمي والأداء المهني و البناء المؤسس و الإستقلال الفكرى و التنظيمى عن الحركة السياسية ، و عن البرنامج البديل الذى يقدمه الإسلام السياسى فى مجال حقوق الإنسان ، و أخيراً الإتفاق على ميثاق أخلاقى - غير مكتوب - لنبذ و تهميش العناصر و المؤسسات التى تشجع على الأعمال الإنقسامية داخل الحركة أو الذين ينظرون إلى العمل في مجال حقوق الإنسان بإعتباره نوعاً من التجارة الرابحة .

٣-والصحافة أيضاً يمكن أن تنتهك حقوق الإنسان

* أهمية إبراز وسائل الاعلام لمظاهر المعاناة الانسانية تحت وطأة انتهاكات حقوق الانسان بدلا من اختزال المعالجة الاعلامية لهذه الانتهاكات فى احصائيات ووقائع صماء .

* التغطية الموضوعية لوسائل الاعلام لإنتهاكات حقوق الانسان هو أداة هامة للتوعية والتثقيف بحقوق الانسان .

* إدراك العلاقة العميقة بين مدى التزام وسائل الاعلام بأخلاقيات المهنة وبين احترام حقوق الانسان .

هذه هى بعض توصيات مؤتمر الاعلام وحقوق الانسان الذى انعقد فى البرتغال فى يونيو الماضى برعاية الاكاديمية الدولية للحرية والتنمية وبمشاركة مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة و ٢٠ صحفيا ، ونشطاء حقوق الانسان فى ١٩ دولة هى نيجيريا ، وغانا ، وبنين ، وجنوب افريقيا ، وكوريا ، والفيليبين ، ونيبال ، وماليزيا ، والهند ، ورومانيا ، وبولندا ، وبيرو ، وباراجواى ، والمكسيك ، وشيلى ، وبوليفيا ، والأرجنتين ومصر التى شارك منها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ومثله بهى الدين حسن ، والذى سنعرض للورقة التى تقدم بها للمؤتمر .

يرى بهى الدين حسن فى مداخلته أن الصحافة يمكن أن تعلب دوراً ضد حقوق الإنسان ، ليس فقط من خلال الإستنكاف السلبى عن القيام بمهمتها فى تثقيف وتوعيه الرأى العام والمواطنين بحقوقهم ، ولكن بإنتهاجها أساليب يمكن أن تضعها فى قفص الاتهام جنباً إلى جنب مع المتهمين بالإعتداء على حقوق الإنسان .

ويأخذ هذا النهج ثلاث مظاهر أولها هو عدم الإلتزام بآداب المهنة عن طريق تقديم المتهم بجريمة ما بإعتبارها مرتكباً لها بالفعل ، ونشر أسماء المتهمين أو مرتكبى الجرائم ، ونشر أسماء الضحايا فى جرائم إغتصاب النساء ، وهناك نوع آخر من الاضرار الناجمة عن عدم الإلتزام بآداب مهنة الصحافة يمكن أن يؤدى للإضرار بحق الحياة ذاته . وذلك من خلال إهمال الصحافة لمسئولياتها عن المعلومات المتصلة بالجوانب الصحية حتى ولو كانت فى إطار إعلان تجارى .

أما المظهر الثانى فهو عدم الإلتزام بمعايير الأداء المهنى السليم : فقيام الصحافة بالتعتيم على المعلومات هو مساهمة فى إنتهاك أحد حقوق الإنسان الأساسية ، ولكن الصحافة تنتهك هذا الحق بوسائل أخرى . قد يكفى مجرد الإلتزام بمعايير الأداء المهنى السليم إلى تجنبها ، وذلك مثل الحرص على التغطية الموضوعية والمتوازنه لكافة جوانب الحدث ، والبعد فى التغطية الصحفية عن الإنتقائية النابعة من توجهات سياسية أو أيديولوجية ، وعدم الخلط بين الخبر والرأى (تلوين الخبر) وعدم إجتزاء الخبر وتزييفه وفبركته ، والإلتزام بأعمال حق الرد والتصحيح إنسجاماً مع روح الاتفاقية الخاصة بالحق الدولى فى التصحيح .

وطريقة تناول الصحافة للجريمة يمكن أن يشجع المجتمع على عدم إحترام القانون وسلطة القضاء ، وبالتالى مبادئ حقوق الإنسان ، ويحدث ذلك من خلال القيام أحيانا بإضفاء روح التعاطف مع المجرم ، خاصة إذا كان قد إرتكب جريمته بدافع الثأر أو الإنتقام ، وقيام الصحافة بإذكاء نوازع الإنتقام والثأر وعدم إحترام القانون والقضاء لدى العامة مما يذكى الغوغائية والتوحش ويزرع فى ثقافة المجتمع عناصر منافيه تماماً لحقوق الإنسان ، ويجعلهم أكثر إستعداداً لقبول خيار الدولة التسلطية والفاشية ، وأقل إستعداداً للدفاع عن النظم الديمقراطيه وحماية حقوق الإنسان .

أما المظهر الثالث والأخير فيحدده بهى الدين حسن فى أن تكون الصحافة شريك فى إنتهاك حقوق الإنسان ، وذلك من خلال طريقة تناولها للاحداث بالخبر أو بالتحليل ، وقد ينظر البعض لذلك بإعتباره شكلاً من إشكال حرية الرأى التى يحظر التدخل فيها ، ولكن النتائج الفادحة التى تترتب على ذلك أحياناً تثير علامه إستفهام كبيرة حول حدود حرية الرأى عندما يتهدد نتيجة لها كامل منظومة الحقوق الإساسية للإنسان بما فيها حرية الرأى ذاتها.

فقيام الصحافة بتأجيج النعرات القومية والطائفية والدينية أو العرقية وإذكاء روح التعصب وخاصة فى زمن التوترات الكبرى لهذا النوع من النزاعات يمكن أن يساعد فى دفع الأمور فى إتجاه قيام حروب أهلية تقضى على حياة مئات الألوف من البشر ، وتسبب المعاناة للملايين مما يضع الصحافة فى قفص الإتهام جنباً إلى مرتكبى هذه الجرائم المروعة ضد الإنسانية .

ويختتم بهى الدين حسن ورقته بالقول بإن الصحافة يمكن أن تعلب دوراً سلبياً خطيراً فى تهيئة المجتمع لقبول الخيار الفاشى اللاديمقراطى ، والنظم الشمولية وذلك من خلال تقديم الديمقراطية بإعتبارها سبباً لكل المشاكل التى يعانى منها مجتمع ما ، بإعتبارها تمزق المجتمع الواحد أمام الاعداء وتصرف النظر عن الاصلاح الاقتصادى لمعالجة الفقر ، أو أنها نظام غريب على ثقافة المجتمع ، وأن حقوق الإنسان نتاج ثقافة غربية مستوردة ، إنصارها هم مخالب الغرب للتدخل فى الشئون الداخلية ، والإعتداء على السيادة الوطنية.

٤-دورة تثقيفية لأعضاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان دورتها التثقيفية الثانية بمدينة جمصة فى الفترة من ١٦ إلى ١٩ سبتمبر و شارك فيها ٧٠ من أعضاء المنظمة فى المحافظات . و قد ساهم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالإشتراك مع وحدة البحث بالمنظمة فى وضع برنامج الدورة ، و الذى تناول الموضوعات التاليه :

مبادئ و مواثيق حقوق الإنسان ، التطور التاريخى و الأسس الفلسفية و الأخلاقية و أشكاليه التطبيق ، حقوق الإنسان و النظام العالمى الجديد ، و أشكاليات التحول الديمقراطى ، و سبل الترويج الإعلامى لحقوق الإنسان ، و دور الحركة فى مصر ، و إشكاليات حرية الفكر و الأعتقاد فى اللحظة الراهنة ، و حقوق المرأه ، و حق الإنسان فى بيئه صحية و نظيفة ، و العمل الميدانى و تقصى الحقائق من خلال تجربة المنظمة .

و قد حاضر من مركز القاهرة كلاً من د . محمد السيد سعيد ، و بهى الدين ، بالإضافة إلى الدكاترة أحمد صبحى منصور ، ود.محمد مندور ، د . سحر حافظ ، ونجاد البرعى ، وحافظ أبوسعده ، ود . يسرى مصطفى ، و أشرف علي أعمال الدورة أحمد عبد الحفيظ عضو المكتب التنفيذي .

٥-اشكالية حقوق الأقليات في العالم العربي

شارك د. محمد السيد سعيد فى الجدال الذى اشتعل حول "الأقليات فى العالم العربى" فى مايو الماضى ، بمناسبة مبادرة مركز بن خلدون يعقد ندوة حول الموضوع ، وجاءت مشاركته من خلال مقالين نشرا بجريدة "الحياة" اللندنية ، ومجلة روز اليوسف القاهرية

وقد لاحظ د. محمد السيد سعيد أن مشكلة الأقليات قد ظهرت فى عدد كبير من الدول العربية على نحو اصطناعى للغاية ، وبسبب ظروف اصطباغ عملية تكوّن الدولة الحديثة بتوجه استبعادى لجماعات معينة ، وذلك بسبب إصرار النخبة السياسية الحاكمة الحديثة "على تطبيق صورة معينة لدولة واحدية استبدادية" .

كما أن التوترات والصراعات والحروب الأهلية التى يشهدها العالم العربى هي مسئولية مشتركة بين الأغلبية والأقلية ، أما المسئولية المباشرة فينسبها الكاتب فى مقالاته إلى ثلاثة عوامل موضوعية أولاها هو النفوذ الطاغى لفكرة الدولة المركزية القادرة على السيطرة التامة على المجتمع بجميع أقسامه ، والثاني هو أن الصراع داخل النخب السياسية على السيطرة على الدولة قد تم جزئيا على أساس أيديولوجى ، وجزئيا باستدعاء الولاءات الدينية والطائفية والقومية . أما العامل الثالث فيتصل بنوع من الإرتباط العشوائى فى أكثر الأحوال بين الصراع الداخلى الذى يدور على أسس دينية - طائفة - قومية ، من ناحية ، والصراع الخارجى من ناحية أخرى .

وتتوصل المقالات إلى أن الحل الحقيقى لمشكلة الأقليات القومية إنما يبدأ تحديدا من إدراك أن المدخل التفاوضى هو المدخل الوحيد للحل . أى أن التدخل الخارجى هو حل مستحيل وغير ممكن ولا هو مجد أخلاقيا أو عمليا . والذين يناهضون هذا الحل التفاوضى ، بدءا من الدراسة مرورا بالسياسة ، هم يدفعون بالأمور إلى أجندة أخرى تماما ، ذلك أن جوهر الصراع حول تكييف مسألة الأقليات ، والموقف منها هو فى حقيقته صراع حول القيم الكبرى للمجتمع السياسى العربى .

■ إسهامات رئيسيه في الورشة ■

– حقوق الإنسان و حالة الطوارئ : د . أمين مدنى رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان

– هل يجب حصر عضويه السياسيين فى منظمات حقوق الإنسان ؟ : راجى الصورانى مدير مركز غزة للحقوق و القانون

– كيفية التعامل مع البرلمان : د . غانم النجار رئيس منظمة الدفاع عن ضحايا الحرب بالكويت

– نظرة استراتيجية شاملة فى أسلوب العمل اليومي لمنظمات حقوق الإنسان : فاتح عزام : منسق برامج منظمة الحق فى فلسطين

– واقع الحركة العربية لحقوق الإنسان بين تحديات الحاضر و آفاق المستقبل : منى رشماوى : مدير مركز استقلال القضاة و المحامين باللجنة الدولية للحقوقيين

– الحركة الأسلامية السياسية و حقوق الإنسان : د . هيثم مناع المتحدث باسم لجان الدفاع عن حقوق الإنسان و الحريات الديمقراطية فى سوريا .

٦- حريـــة الرأي والتعبيـــر بين تبـريـر القـــيود، واستعـداء السلطـــات

نظمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ملتقاه الفكرى الرابع بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة ، فى الفترة ١٦-١٧ يونيو ١٩٩٤ تحت عنوان "المصادرة" . بمشاركة ٢١ باحثا و ١٧ معقبا.

وقد تناولت جلسات الملتقى الخمس أربعة محاور رئيسية هى "مصادرة الحق فى المعرفة وتداول المعلومات" وذلك من خلال ١٠ أوراق بحثية . أما المحور الثانى الذى تضمن ٤ أوراق بحثية فقد تناول "مصادرة الفكر والإبداع" . والثالث "مصادرة الحق فى الحياة" من خلال ثلاث أوراق . وتناول المحور الرابع والأخير القضايا المتصلة "بحق المواطنين فى المشاركة السياسية" وذلك من خلال أربع أوراق بحثية .

وقد شارك كل من بهى الدين حسن ود. محمد السيد سعيد فى مركز القاهرة بالتعقيب .الأول على ورقتين الأولى للدكتور محمد حسام محمود لطفى تحت عنوان: "حرية الرأى والتعبير فى ضوء القوانين الرقابية" ،والثانية لإبراهيم عيسى تحت عنوان " الإسلام ومفهوم حرية الإبداع" . وقد رأى المعقب أن الورقة الأولى تنصرف فى مجملها إلى الدفاع عن القيود القانونية فى التشريع المصرى على حرية الرأى والتعبير ، وأبرز الحجج المطروحة هى : أن ذلك من مستلزمات السيادة الوطنية ، وأن مواثيق حقوق الإنسان تخوّل الحكومات الحق فى إخضاع حرية الرأى والتعبير لقيود معينة بالاستناد للنصوص القانونية أو لحماية الأمن الوطنى والنظام العام . ويلاحظ المعقب ، أن الورقة إنحازت إلى المقولة القائلة بأن هناك تعارضا بين السيادة الوطنية وحرية الفكر ، وهى تحتاج لجهد غير يسير لإثباتها ، بل ربما كان من الأيسر إثبات نقيضها . فالسيادة الوطنية صارت بشكل متزايد مشروطة باحترام الإلتزامات الدولية بما فى ذلك المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وأن ما أباحته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من إمكانية فرض قيود على حرية الرأى والتعبير ليس إباحة مطلقة ، وإلا فإنها يمكن أن تستخدم لتقويض منظومة حقوق الإنسان بكاملها بدعوى حماية الأمن القومى .

ومن ثم فإن كثيرا من القيود الواردة فى التشريع المصرى ، والتى بررتها الورقة ، هى فى صميمها تتناقض تناقضا فظا مع نص وروح مواد هذه المواثيق ، ومن ثم لا يمكن القول بأنها تتمتع بأية مشروعية وفقا لمواثيق حقوق الإنسان .

أما الورقة الثانية فهى تتكون من جزيئين منفصلين ومتصليين أيضا ، الأول يشير بوضوح إلى إشكالية البحث عن مرجعية أخرى عدا المواثيق العالمية لحقوق الإنسان ، لمناقشة حرية الرأى والتعبير والإبداع الأدبى والفنى ، والمأزق الذى يقود إليه الإنزلاق إلى مناقشة هذه القضية على أية أرضية أخرى . أما القسم الثانى فهو شهادة واقعية حية يخرج منها الكاتب باستنتاجين هما : الدور المتنامى للأزهر فى الرقابة على الإبداع الأدبى والفنى فى مصر ، وضعف مقاومة النخبة المثقفة للإعتداءات على حرية الرأى والتعبير والإبداع الأدبى والفنى ، بل وإنزلاقها فى أحيان كثيرة إلى تبرير هذه الإعتداءات .

ورأى المعقب أنه من خلال هاتين الورقتين ومن خلال تأمل الوضع الراهن لحرية الرأى والتعبير فى مصر ، يمكن رصد ثلاثة عوامل تلعب دورا فى تحديد ملامح هذا الوضع فى فترة يمكن إعتبارها فترة إنتقالية ، قد تفضى إلى إنتكاسة كبرى للهامش المتاح من حريات الرأى والتعبير عبر وصول قوى فاشية للحكم . وهذه العوامل هى : الطابع الخاص لأزمة النظام السياسى فى هذه المرحلة الإنتقالية ، وضغوط جماعات الإسلام السياسى لحسم الصراع لصالحها ، والتراجع المضطرد لمكانة قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان فى الثقافة السياسية للنخبة المثقفة .

هل هناك نظام حكم إسلامى

أما مشاركة الدكتور محمد السيد سعيد فقد كانت من خلال التعقيب على الأوراق المقدمة من كل من المستشار الدمرداش العقالى ، والدكتور أحمد صبحى منصور والمهندس فتحى عبد السلام . وكان الإنطباع الأول للدكتور محمد السيد سعيد هو أن هناك بداية معقولة للغاية تفتح باب الإجتهاد فى الفكر العربى والإسلامى ، وذلك على الرغم من أن الواقع السياسى يدفع دفعا إلى الإنغلاق والجمود والردة العقلية .

ويركز المعقب فى على نقطتين الأولى تتعلق بسلامة الاستدلال ، حيث تجنب المستشار العقالى أن يخلص إلى الاستدلال المنطقى الذى يقود إليه عرضه الممتاز للنشود التاريخى لفكرة "أهل الحل والعقد" التى صارت فيما بعد حجر الزاوية فى وجهة النظر الفقهية حول النظام السياسى فى الإسلام سواء فى العصر الوسيط أو العصر الحديث . والاستدلال المنطقى الوحيد الذى ينسجم مع العرض الوارد فى ورقة المستشار العقالى - فى رأى الدكتور محمد السيد سعيد - هو أن الإسلام لا يعرف نظاما سياسيا محددا ينسبه إلى نفسه دون غيره من النظم . وإنما استهدف الإسلام بناء مجتمع صالح وترك لهذا المجتمع الصالح مهمة بناء أى نظام سياسى يراه مناسبا لظروفه ، ومعطياته التاريخية .

أما النقطة الثانية فتتعلق بالشطط في الأحكام حيث اشتط الدكتور أحمد صبحى منصور فى الاستدلال حول مكانه الشورى فى النظام المعرفى القرآنى بالاستناد إلى مجرد ترتيب ورود الكلمة بين أصول للإيمان والإسلام ودعائمه الكبرى . ولو كان استدلال الدكتور أحمد صبحى منصور صحيح لوجب الأخذ بفكرته عن حجب الإسلام عن الخلافتين الأموية والعباسية ، وهو أمر غير مقبول عقلا ومنطقا وكذلك من وجهة نظر إيمانية وفقهية .

كذلك هناك شطط فى محاولة إقامة حقوق الإنسان جميعا على مبدأ الشورى . ويشكك المعقب فى إمكانية إقامة فكرة المشاركة على مبدأ الشورى ، فمعنى المشاركة هو حق مقنن ومنضبط شكلا . ومن الأيسر بكثير إقامته على مفهوم المواطنة وعلى النظام القانونى المعاصر الذى يستند على فكرة "الأمة هى مصدر السلطات" .

وهذه الفكرة هى أصل النظم السياسية الديموقراطية على تنوعها . وهذا النظام يتفق أكثر من غيره مع "المواجهات" الأخلاقية الإسلامية .

الصحة وحقوق الإنسان في مؤتمر دولي

نظم مركز "فرانسواز زافيير بوجوند" للصحة وحقوق الإنسان ، بالتعاون مع جامعة هارفارد "المؤتمر الدولى الأول للصحة وحقوق الإنسان" فى بوسطن ٢٢-٢٤ سبتمبر ١٩٩٤ . وقد شارك فى المؤتمر العديد من المنظمات من العديد من دول العالم ، و ان كان التمثيل من المنطقة العربية كان محدودا . ومثل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فى المؤتمر د. آمال عبد الهادى عضو مجلس أمناء المركز .

وكانت أهداف المؤتمر :

١- الربط بين مجالى الصحة وحقوق الإنسان من خلال الدعوة إلى منظور متعدد النسق ، والتأكيد على الروابط بين مجالى الصحة وحقوق الإنسان .

٢- خلق شبكات للتعاون فى مجالات البحث والتعليم والعمل المشترك حول الصحة وحقوق الإنسان .

٣- توفير مجال لتبادل الخبرات والأفكار حول الأثار العملية والتطبيقات المحددة للصحة وحقوق الإنسان .

٤- توفير فرصة لعرض ومناقشة وتبادل المعلومات ، وتقوية التضامن الدولى بين العاملين فى مجالى الصحة وحقوق الإنسان .

وقد طغت أولويات العالم الغربى على مداخلات ومناقشات المؤتمر ، ولم تحظ هموم دول العالم الثالث فى الصحة و حقوق الإنسان على مساحة كافية ، ولكن يبقى أن المؤتمر يمثل خطوة هامة فى الجمع بين مجالين أساسين ، و اعتبر خطوة هامة فى مجال العمل من أجل رفع الوعى بأحد العناصر الهامة فى مجال الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية ، وقد أشار عدد من المتحدثين إلى أهمية التقدم على طريق وضع مؤشرات لقياس مدى إلتزام الدول بتطبيق حق الصحة . وبمناسبة المؤتمر ، أعلن عن إصدار مركز فرانسواز زافيير لمجلة فصلية جديدة هى " الصحة وحقوق الإنسان " .

دورة ستراسبورج لحقوق الإنسان

عقد المعهد الدولى لحقوق الإنسان فى ستراسبورج دورته الخامسة والعشرين فى الفترة من ٢٠ يوليو إلى ٣٠ يوليو ١٩٩٤ .

والمعهد الدولى لحقوق الإنسان هو أحد المعاهد الأكثر شهرة فى مجال تدريس وتعليم حقوق الإنسان ، وقد تأسس ١٩٦٩ على يد رينيه كاسان . وينظم المعهد دورته التعليمية هذه لمدة أربعة أسابيع من كل عام ، ويحضر هذا الموسم الدراسى طلاب وأساتذة وباحثون وكل من له علاقة بحقوق الإنسان (مثل المهتمين بالصحة والصحافة والشرطة ، وأعضاء منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان) .

ويتنوع البرنامج الدراسى للمعهد على النحو التالى :

١- محاضرات تمهيدية حول الأسس الفلسفية لحقوق الإنسان .

٢- محاضرات عن أنظمة الحماية الدولية والإقليمية والقانون الدولى الإنسانى .

٣- محاضرات حول قضايا مثارة ومرتبطة بحقوق الإنسان .وقد دارت محاضرات هذا العام حول (العنف الهيكلى والعنف العام ، والفقر بين الشمال والجنوب ، والتقدم العلمى وحقوق الإنسان) .

وقد شارك فى دورة هذا العام ما يقرب من ٤٥٠ طالبا وباحثا ومدرسا من ٩٩ دولة من مختلف أنحاء العالم ، ويذكر أن المعهد ينظم محاضراته بـ أربع لغات هى الإنجليزية ، والفرنسية ، والأسبانية ، والعربية .

وعلى مدى الأسابيع الأربعة ، فترة إنعقاد الدورة ، نوقشت العديد من القضايا مثل :-

- أنظمة الحماية الدولية والإقليمية . وإن لفت نظر الدارسين أن الجانب القانونى فى تدريس نظم الحماية كان غالبا على حساب ربط تطور نظم الحماية الإقليمية بالظروف السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية الخاصة بكل تجمع إقليمى .

- دور المنظمات غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان ، وتطوير دور هذه المنظمات بحيث تلعب دورا موازيا للدولة فى مراقبة وحماية حقوق الإنسان .

قضية العالمية والخصوصية ، وقد أثيرت العديد من الأسئلة مثل من الذى يحدد المبادئ العالمية لحقوق الإنسان ؟ ومن الذى يحدد ماهية الحق وعلى أى أسس إجتماعية وثقافية ودينية وسياسية يحدده ؟

- التدخل الدولى لحماية حقوق الإنسان . وقد تباينت وجهات النظر إزاء هذه القضية على نحو لا يخلو من دلالة ، ففى حين كان يرى بعض الدراسة الأوروبية أهمية إعمال مبدأ التدخل لحماية حقوق الإنسان فى كل المجالات ، مال الدارسون من الولايات المتحدة المنتمين إلى أحزاب يمينية أو دينية إلى أن التدخل يكون فقط فى الحالات غير المكلفة إقتصاديا .

- كما نوقشت قضايا المرأة واللاجئين والأقليات .

وكان الإنطباع الأساسى أن كل ما يتعلق بحقل حقوق الإنسان سواء من الناحية النظرية أو العملية ما زال فى طور السؤال ، وما زالت التجمعات الثقافية والسياسية والإجتماعية المختلفة فى العالم تتناقض فى رؤيتها لقضية حقوق الإنسان ، مما يستدعى السؤال هل هذا التناقض مرهون بمرور فترة زمنية يحدث خلالها إتفاق بين الثقافات المختلفة ؟ ، أم أن هذا التناقض هو صفة جوهرية أصيلة سوف تلازم فكر حقوق الإنسان على الدوام .

يذكر أن الطلبة العرب بعثوا بنداء إلى السيد عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية ، يناشده مساندة إصدار ميثاق عربى لحقوق الإنسان ، وهذه هى المرة الثانية التى يبعث بها الطلبة العرب بخطاب يحمل هذا المعنى إلى د. عصمت عبد المجيد وقد شارك من المركز منال لطفى.

نظمت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية يومي ١٥ و ١٦ أكتوبر ١٩٩٤ بدار الحكمة (مقر النقابة العامة للأطباء بالقاهرة) ، مؤتمرا عن الحريات والمجتمع المدنى ، وقد جاء المؤتمر كمحاولة من لجنة التنسيق لتأصيل أحد محاور المؤتمر السنوى للنقابات المهنية ، والذى انعقد فى أوائل فبراير ١٩٩٣ ، ودارت مداولات حول الحوار الوطنى ، وبقراءة توجهات السادة المشاركين فى المؤتمر يتضح للمراقب حرص لجنة التنسيق على أن يأتى المؤتمر ممثلا لكل التوجهات والتيارات وللقوى السياسية ، وقد جاءت أعمال للمؤتمر عبر أربع جلسات لمناقشة المحاور التالية : الحريات العامة ، الحريات النقابية ، الحريات الشخصية ، الحريات ومبادئ للإسلام .

وقد طرح فى الأوراق والتعقيبات والمناقشات العديد من الرؤى والأفكار الثرية نتوقف هنا عند البعض منها :-

– أشار د. وحيد عبد المجيد (الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) ضمن عرضه لورقته (نحو وفاق وطنى لتبادل السلطة سلميا) . إلى أنه لا بد من التوصل إلى تفاهم أو تراضى عام على أسس وقواعد اللعبة السياسية ، وذلك كشرط مبدئى للتوصل لصيغة تتيح التداول السلمى للسلطة ، وأنه لا بد من التوصل عبر الحوار إلى اتفاق حول مجموعة من القيم الإنسانية للديمقراطية ، بصورة سلمية ، ولذلك فالقيم التى تنطوى عليها هى نوع من الأخلاقيات الإنسانية العامة .

كما أشار إلى أن هناك متطلبات عدة تأتى فى إطار التمهيد للوفاق الوطنى من أهمها : إجراء حوار جدى يفضى لضمانات متبادلة تطمئن الجميع بدرجة أو بأخرى ، وتضع حدا للمخاوف من أن يقوم أحد الأطراف بتقويض الوفاق الوطنى ، إذا ما وصل إلى السلطة. كما أكد ضرورة التفاهم على مدلول ديمقراطى لكلمة الأغلبية فالتفويض الممنوح لأى أغلبية عبر عملية إنتخابية هو تفويض نسبى محكوم بقيد موضوعى ينبع من المقومات الأساسية التى يتم التراضى عليها ويلتزم الجميع باحترامها بحيث لا يجوز تغيير أى منها بشكل منفرد ، ومقيد أيضا بقيد زمنى يتمثل فى الفترة المحددة للحكم ، والتى يتوجب فى نهايتها الذهاب لانتخابات جديدة ، ذلك أن تحميل الأغلبية مدلولا يشتمل على تفويض شامل يؤدى إلى تقويض الوفاق الوطنى فى مهده .

وأضاف أنه حتى يمكن الإطمئنان إلى هذه الضمانات المتبادلة يمكن أن يشتمل الوفاق الوطنى على صيغة تدرجية للوصول إلى تداول السلطة ، على أن يكون التدرج وفقا لبرنامج زمنى متفق عليه ، وبالتالى يكون مطردا وسائرا إلى الأمام بمعدلات مقبولة ، ويمكن البدء بتداول السلطة على صعيد الحكومة أولا ، واختبار نتائجه لفترة قبل الأخذ به على مستوى رئاسة الدولة . وربما يحدث اتفاق على أن يبدأ التداول على المستوى المحلى أولا ، مع إعطاء صلاحيات واسعة للمجالس المحلية . فهذا أمر يحتاج إلى حوار ويثير فى الوقت نفسه قضية التفاهم حول حدود التفويض الانتخابى فى إطار عملية التداول على السلطة .

وقد شهدت الجلسة الأخيرة للمؤتمر ، والمخصصة لمناقشة محور "الحريات ومبادئ الإسلام" حوارا وجدلا حادا حول عدد من القضايا الهامة ، ويستلفت الإنتباه اختلاف مواقف المتحدثين من قضية الديمقراطية إلى درجة متناقضة ، وذلك بالرغم من إنتمائهم إلى تيار الإسلام السياسى ، فقد طرح الدكتور توفيق الشاوى موقفه من الديمقراطية ، باعتبارها نظاما مستوردا من بلاد وثنية ولا يناسبنا ، وإنها لم تستطع حتى الآن أن تسد باب تزوير الإنتخابات ، كما أنها تطرح مفهوما للسيادة الذى يمثل جواز مرور لكل عمل استبدادى ، وذلك على خلاف للشورى التى تتمثل السيادة فيها فى الحاكمية أى سيادة الشريعة ، ونوه إلى أنه وإن كانت الدولة الإسلامية غصب للسلطة وأخذ البيعة بالقوة ، إلا أن تلك البيعة كانت على كتاب الله وسنة رسوله ، وقد اختلف د. محمد سليم العوا مع الدكتور الشاوى ، موضحا أن المصادر الإسلامية رسمت قيما ولم ترسم طريقا محدده للحكم الإسلامى ، ومستشهدا هنا بقول إمام الحرمين الجوينى " إن معظم مسائل الإمامه عريه عن مسالك للقطع خليه عن مدارك لليقين " ، ثم قام بعد ذلك بدحض ما إستند اليه البعض فى القول بأن الإسلام لا يعرف التعددية وتداول السلطة ، وأشار إلى أنه يقر بحق أية قوى سياسية تمثل أغلبية فى أن تتولى للسلطة حتى ولو كانت من غير الإسلاميين، منوها إلى أنه لا يمكن الاحتجاج بذلك لعرقلة تطبيق الديمقراطية ، لأن المخطئ هنا هو الشعب لا الديمقراطية فهم وراء الإنقلاب العسكرى ، واستنكر القول بأن بيعه أخذت بالقوة هى بيعة على كتاب الله وسنة رسوله . وفى كلمته للشيخ محمد الغزالى عن الإسلام وحقوق المرأة أكد موقفه من قضية الردة واعتبر أنه لو أن هناك مرتدا اليوم فهو يستحل دمه واختلف د. عبدالله رشوان مع الإقرار بحق الشيوعيين أو العلمانيين فى تولى السلطة عبر انتخابات عامة .

هل هناك مخرج ديمقراطي

وفى جانب آخر عقب الدكتور سعيد النجار موضحا أنه من الخطأ الكبير أن يكون هناك تقابلا بين الشورى فى الإسلام ومبادئ الديمقراطية ، وأن الأسلم هو القول بأن قيم الديمقراطية قد أقرها الإسلام ، وأشار إلى أنه يرى للديمقراطية مسالتان منفصلتان ومكملتان لبعضهما هما القيم الديمقراطية ، والآلية الديمقراطية ، وأفاد بأنه على تيار الإسلام السياسى أن يجيب على الأسئلة الآتية بخصوص القيم الديمقراطية :-

– ماذا عن حق بعض المصريين فى إقامة حزب علمانى ؟

– ما هى حدود التكفير فى العمل السياسى ؟

– إلى أى حد يسمح باستخدام سلاح التكفير والردة فى العمل السياسى ؟

–إلى أى حد تعتبر المواطنة مصدرا للحقوق والواجبات ؟

– ما مدى الإلتزام بإجراء انتخابات لأى منصب عام ؟

ثم أشار إلى ضرورة تحديد الموقف من الآلية الديمقراطية ، والتى عدد عناصرها فى الآتى :

الفصل بين السلطات وحق المحكوم فى تغيير حاكمه

والانتخابات الدورية ونزاهتها ورقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية .

كان مما يستدعى النظر فى وقائع تلك الجلسة ذلك للتجاوب الشديد الذى لقيته الآراء المعادية لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من جانب أغلبية الحضور .

أصدر المركز باكورة أعماله و هو الكراسه الأول فى سلاسل إصداراته و عنوانها " مناظرات حول حقوق الإنسان " ، و تعنى بنشر وقائع المناظرات التى ينظمها المركز حول قضايا بعينها . و عنوان هذه الكراسة هو " ضمانات حقوق الإنسان فى ظل سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى " أعدتها منال لطفى الباحثه بالمركز. و قام د . محمد السيد سعيد بالتحرير و التقديم لها و شرح أسلوب المناظرات و فكرتها .

و كانت هذه الكراسة محور أول المناظرات التى عقدها المركز ، و فيها تعتبر الباحثه أن الإنتقال إلى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى يفتح فرصاً جديدة لوضع ضمانات معقولة لحقوق الإنسان ، و بخاصة إذا طبق بروح العدالة و النزاهة وقا د إلى بلورة هذه الحقوق فى نصوص مكتوبة ، و تخصيص الحياة المؤسسية المناسبة لصيانتها و الدفاع عنها من جانب السلطات حتى و إن كانت الأخيرة مقيدة السيادة .

لكن هذه التجربه من جهة أخرى تثير بعض المخاوف لأن السلطة الفلسطينية محكومة بعدد من القيود قد تؤثر سلبياً على مقاييس الأداء الوطنية كالاستمرار فى حجب حق تقرير المصير فى الفترة الإنتقالية ، و إحتفاظ إسرائيل بمظاهر و رموز السيادة ووجود الجيش و المستوطنين ، مما ينذر بإستمرار إنتهاكات طالما عانى منها الفلسطينيون ، ووجود بناء قانونى مشوه على المستويين البنائى والوظيفى ثم أن مسألة الضمانات عموماً . ليست قضية قانونية بحتة فهناك مؤثرات تتعلق بالسياق الفلسطنى نفسة . كقيام الحكم الذاتى فى كنف إنشقاقات فلسطينية عميقة بين تيارات الحركة الوطنية ، و تعقيدات تحول هياكل هذه الحركة إلى سلطة منضبطة قانوناً بين ظهرانى الضفة و غزة بعد أن إستوطنت طويلاً فى الخارج فى ظل ظروف مختلفة ، فضلاً عن التوازن المطلق بين عوامل قد تقود إلى تكوين ديمقراطى لهياكل و مؤسسات الحكم الذاتى ، و عوامل أخرى مضاده قد تقضى إلى تكوين تسلطى عنيف .

و فى ضوء هذه الملاحظات قامت

ضمانات حقوق الإنسان في ظل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني

الباحثة بمقارنة مستقبل الضمانات بدراسة الإحتمالات المختلفة الناشئة عما إعتبرتة محددات واقعية لهذه الضمانات و المحددات القانونية للحقوق ، و ينتمي للضمانات الواقعية كل من الجمع بين التعددية و الوفاق الوطنى فى المجتمع السياسى الفلسطينى ، و البناء الديمقراطى النزية لمؤسسات الحكم الذاتى ، و التسوية العادلة لمعضلات الأمن .

أما بالنسبة للضمانات القانونية ، فإنة لا يستقيم معنى حكم الشعب الفلسطينى لنفسة بنفسة إلا بوضع تقنين شامل للعلاقات المدنية و السياسية من البداية و دون ذلك صعوبات شتى فى مقدمتها صعوبة وضع تقنين مدنى و سياسى شامل للحكم الذاتى . و صعوبة تحديد أولويات التقنين من منظور ضمانات حقوق الإنسان .

و قد كانت هذه الأفكار موضع تعقيبات لكل من خضر شعيرات مدير مؤسسة الأرض و المياة للدراسات و الخدمات القانونية بالقدس ، و راجى الصورانى مدير مركز غزة للحقوق و القانون ، و فاتح عزام منسق برامج منظمة الحق فى رام الله . و قد تركز هذه التعقيبات و مداخلات الخاضرين على النقاط التالية :

● إن المطالبة بضمانات لحقوق الإنسان فى ظل وضعية الحكم الذاتى لها ما يبرزها. بمعني ما ، و لها علاقة بمواطنين ينبغي ضمانات حقوقهم تحت كل الظروف .

● إن الضمانات هى من حيث المبدأ ، قضية نصوص و قوانين مدونة و مؤخره لا ينبغى المساس بها . لكنها أيضاً على صلة وثيقة بالتراث الثقافى و الفكرى و ميراث التجربة . الأمر الذى يجب ملاحظتة فى النموذج الفلسطينى كأى نموذج آخر .

● إن المجتمع المدنى المتطور يمكن أن يشكل ضمانة طيبة كالالتزام بحقوق الإنسان و درء الإحتمالات السلطوية ، لكنه ليس ضمانه مؤكدة ووحيدة فقد تتمكن السلطة ، أى سلطة من العصف بهذا المجتمع .

● إن بدايات ممارسة السلطة الوطنية لإختصاصاتها لا تبدو مبشرة ، و هذا ما تلاحظة منظمات حقوق الإنسان فى الضفة و غزة ، مما يستدعى اليقظةالشديدة تجاه إمكانية الإنزلاق إلى نمط سلطوي قد يدفع إلى إستقطاب سياسى و إجتماعى يعصف بالمجتمع الفلسطينى ويدخله فى دائرة من العنف الداخلى تطيح بالمكتسبات المحدودة التى أمكن الإستحواذ عليها .

● تجمع التجربة السياسية الفلسطينية بين علاقات مضيئة مقارنة بالتجارب الديمقراطية العربية لكنها فى ضوء محددات كثيرة لم تعدم ممارسات سلطوية تدعو للتشاؤم حيال المستقبل .

● إن أولوية إستكمال الإستقلال الوطني و بناء الدولة لا تتعارض مع قضايا حقوق الإنسان ، أو أن ينتهى المثل الفلسطيني إلى ما آلت إليه تجارب سابقة أهدرت حقوق الإنسان دون أن يتحقق التكامل القومي أو التنمية أو بناء الدولة الديمقراطية . كما أن كل مجالات الحقوق ينبغي أن تحظى بالأهمية المتساوية .

● أن منظمات حقوق الإنسان فى الكيان الفلسطينى تعى مسؤلياتها فى ظل المستجدات و تسعي بكل جهدها لمراقبة مسار السلطة الفلسطينية و مواقفها تجاة ضمانات حقوق الإنسان بكافة مجالاتها .

و قد أدار المناقشات د . أمين مكى مدنى رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان ، و شارك فيها إضافة إلى المعقبين كل من : محمد صبيح مندوب فلسطين الدائم فى جامعة الدول العربية ، د . نعمان جلال ، د . مصطفي كامل السيد ، و د . محمد السيد سعيد ، و محمد خالد الأزعر ، بهى الدين حسن ، د . عبد المنعم سعيد .

مكتبة ناشئة وطموحة

تيسيراً على الباحثين و الدارسين و المتخصصين فى مجال حقوق الإنسان و الدراسات العربية ذات الصلة بهذا المجال انشأ المركز مكتبة متخصصة فى مجال حقوق الإنسان تضم مجموعة كبيرة من مصادر المعلومات ما بين كتب وأوراق بحثية ، و وثائق و نشرات و تقارير و مجموعة كبيرة من اعمال المؤتمرات و الندوات و مجموعة من الدوريات يبلغ عددها نحو ١٥ دورية ما بين يومية و أسبوعية و شهرية و فصلية ....الخ

● **أولاً : - الكتب** : تحتوى المكتبة على نحو ٢٠٠٠ كتاب مقسمة إلى ٩ أقسام أساسية هى :

١- أشكاليات الثقافة العربية و يعتبر هذا القسم من أكبر و اهم الاقسام فى المكتبة و الذى يتناول الفكر العربي و الرؤية العربية للقضايا الفلسفية المعاصرة . و يضم هذا القسم حوالى ٥٠٠ كتاب باللغتين العربية و الانجليزية لمجموعة كبيرة لكتاب من مختلف المدارس الفكرية .

٢ - حقوق المرأة و يضم نحو ١٥٠ كتاباً فى مجال حقوق المرأة واشكاليتها فى العالم العربى .

٣ - حقوق الاقليات و يتناول هذا القسم قضايا الاقليات سواء كانت هذه الاقلية دينية أو عرقية أو تبعاً للون أو الجنس .... الخ و يضم هذا القسم ١٠٠ كتاب.

٤ - شريعة حقوق الإنسان و يتناول هذا القسم مجموعة الاعلانات و المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان و نصوص القوانين و الدساتير فى عدد من بلدان العربية و كذلك الكتب التى تتناول القضايا النظرية لحقوق الإنسان (حوالي ٣٠٠ كتاب) .

٥ - نظم و حركات سياسية و يضم الكتب التى تتناول بالدراسة الحكومات و الانظمة السياسية العربية (حوالى ٢٠٠ كتاب)

٦ - حالة حقوق الإنسان وتضم مجموعة من الكتب الصادرة من منظمات دولية و عربية عن حالة حقوق الإنسان و الدراسات التحليلية لاوضاع حقوق الإنسان فى العالم العربى (حوالى ١٥٠ كتاب)

٧ - الفكر السياسى و هى الكتب التى تتناول الدراسات النظرية للنظم و الافكار السياسية و كذلك النظم السياسية العامة (حوالى ٢٠٠ كتاب) .

٨ - الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و يضم الكتب التى تقدم تحليلاً للاوضاع الإقتصادية و الإجتماعية ، و تشمل عديداً من الموضوعات مثل حق الصحة و التعليم و التنمية و السكان ..... الخ (حوالي ١٠٠ كتاب) .

٩ - الإسلام السياسى و يتناول الحركات الإسلامية و أفكارها السياسية و ذلك من خلال (١٠٠ كتاب) .

● **ثانياً الوثائق** : كما تحوى المكتبة مجموعة كبيرة و شاملة من الوثائق و النشرات و التقارير (نحو ٤٠٠٠ وثيقة و نشرة و تقرير) التى تصدر عن هيئات و مؤسسات مصرية و عربية و دولية معنية لحقوق الإنسان و هذه النشرات مقسمة إلى ٥ أقسام هى:

١ - قسم خاص بالدول العربية يضم البيانات و التقارير الخاصة بحالة حقوق الإنسان فى الدول العربيه. و ثمة ملف منفصل لكل دولة عربية علي حده بالاضافة إلى ملفات لإيران و تركيا و الولايات المتحدة .

٢ - قسم خاص بالهيئات و المؤسسات العربية المعنية بحقوق الإنسان ، و تضم النشرات الدورية و غير الدورية لهذه الهيئات حيث يوجد ملف خاص لكل مؤسسة .

٣ - قسم خاص بالمؤسسات الدولية و هى تضم النشرات و التقارير الدورية التى تصدر عن هذه الموسسات و التي تتناول حقوق الإنسان في مختلف دول العالم .

٤ - قسم خاص بالوثائق و التقارير التى تتناول موضوعات اخرى فى مجال حقوق الإنسان .

٥ - قسم خاص بحقوق الإنسان بشكل خاص أى النشرات والتقارير التى تناقش حقوق نوعية معينة من حقوق الإنسان وتتخصص فى كل حق من حقوق الإنسان على حده .

● **ثالثاً : الأرشيف الصحفى :**

و يقوم المركز الأن بإعداد أرشيف صحفى متخصص فى مجال الدراسات السياسة العربية و حقوق الإنسان ، يستقي مواده من الصحف والدوريات المصرية والعربية (الأهرام ، الوفد ، الشرق الأوسط ، الحياة ، الشعب ، الأهالى ، العربى ، المسلمون ، الوسط ، روزاليوسف ، المصور) بدا من شهر نوفمبر ١٩٩٣ وحتي الأن و هو مقسم إلى نفس الأقسام الموضوعية المقسمة اليها المكتبة .

و تقدم المكتبة خدماتها لجمهور المستفيدين و خاصة المتخصصين و الباحثين فى مجال حقوق الإنسان و الكتاب و الصحفيين يوميا من الساعة التاسعة و النصف صباحاً حتي الثالثة مساءاً ما عدا يومى الخميس و الجمعة و تقدم المكتبة الخدمات الإتية :

أ - الاطلاع الداخلى حيث يتوافر بالمكتبة قاعة اطلاع داخلى تتسع لنحو ٢٥ باحثاً .

ب - التصوير حيث يتيح المركز خدمة التصوير من مصادر معلوماته .

ج - الاحاطة الجارية : حيث يحدد المستفيد مجال اهتماماته وتقوم المكتبة بإحاطته علماً بما يستجد لديها من مصادر معلومات فى هذا الموضوع .

د - يمكن للباحثين و المترددين الاستفادة من خبرات المتخصصين بالمركز .

ويقوم المركز حاليا بتحميل كل بيانات مصادر المعلومات الموجودة لدية على الحاسب الآلى ، وسيستفيد الباحثين فى مجال حقوق الانسان من هذه الخدمة فور الانتهاء من تحميل البيانات .

كما يعد المركز لتقديم خدمة البحث المرجعى حيث يحدد الباحث موضوع دراسته أو بحثه وتقدم له المكتبة قائمة بالكتب والدوريات والنشرات والتقارير التى تتعلق بموضوع بحثه على أن تسلم هذه القائمة فى خلال اسبوع . كما يقوم المركز بتشكيل هيئة استشارية علمية لمعاونة المتقدمين لنيل رسائل الماجستير والدكتوراه فى مجال حقوق الإنسان .

■ بانتظام ■

يمكنك مطالعة هذة الدوريات بشكل منتظم في مكتبة المركز.

* "Human Rights Monitor" . International Service of Human Rights, Quarterly.
* "Human Rights Tribune" . Human Rights Internet, Quarterly.
* "IFEX" . International Freedom of Expression Exchange, Clearing House, Weekly.
* " Middle East report" . The Middle East research and Information project [MERIP], Bimonthly.
* "Neatherland Quarterly of Human Rights" , Quarterly, SIM.
* "The journal of the IIHR" . International Institute of Human Rights, Quarterly.
* "Torture" . International Rehabilitation Council of Torture victims, Quarterly.
* "Human Rights Quarterly" . Morgan Institute for Human Rights and The Johns Hopkins University Press, Quarterly.
* "La Lettre Du Mois" . Agir Ensemble pour les Droits de L'Homme, monthly.

بالعربية والإنجليزية

× النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية . لندن : منظمة العفو الدولية؛ شهرية.

× العالم العربي في البحث العلمي. باريس : معهد العالم العربي؛ نصف سنوية.

نشرات بالعربية والفرنسية

* "La Lettre de La FIDH" : Federation Internationale Des Ligues Des Droits Del'Home, Weekly.

نشرات بالعربية

× نشرة إخبارية. المنظمة العربية لحقوق الإنسان؛ شهرية.

× القانون وحقوق الإنسان. إتحاد المحامين العرب؛ شهرية.

■ ورد حديثاً ■

بالعربية

١- السيد محمد الشاهد . رحلة الفكر الإسلامي من التأثر إلى التأزم. -ط١ .- بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٤ .- ٢٣٢ ص ؛ ٢٤ سم

٢- حوار الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية / تأليف برهان غليون ، عزمي بشارة ، جورج جقمان ، سعيد زيداني .- ط١ رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،١٩٩٣ .- ٢٢٦ص؛ ٢٤سم

٣- التشكيلات الايديولوجية في الاسلام : الاتجاهات والتاريخ / بنسالم حميش ؛ تقديم ماكسيم رودنسون ، محمد عزيز الحبابي .- ط١ .- بيروت : دار المنتدي العربي ، ١٩٩٣.- ص ؛ ٢٤سم .- (فكر عربي معاصر)

بالفرنسية

4- Baechler , jean ."Precis la Demokratie". - paris: Unesco , -. 22cm ' 143pp
5- Fahmy , Mansour ."La Condition de ga Femme dans L'islam.-

بالإنجليزية

6- Dobash , Emerson . "Women , Violence & Social chang.- Routledge, 1992; 22cm 366pp
7- Starkey , Hugh . The Challenge of Human Rights Education .- : Council of Europe, 1991 ; 24cm ; 264pp

NO. 1

سواسية SAWASIAH

تأسيس المعهد الدولي لسياسات حقوق الإنسان

شارك د. محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة لحقوق الإنسان فى الإجتماع التأسيسى للمعهد الدولى لسياسات حقوق الإنسان الذى عقد بمقر جامعة أكسفورد بإنجلترا الصيف الماضى ، بمشاركة ٣٠ من أبرز الخبراء الدوليين فى مجال حقوق الإنسان. وقد كان المركز هو المؤسسة العربية الوحيدة التى شاركت وجرى التعريف بنشاطها إلى جانب عشرة معاهد أخرى على نطاق العالم في الكتيب الصادر عن الإجتماع .

شارك أيضاً فى الإجتماع د. عبد اللاه النعيم عضو مجلس أمناء المركز ومدير منظمة « أفريكا واتش » الذى أختير عضواً بلجنة متابعة تأسيس المعهد . كما تقرر إعتبار الخبراء المشاركين أعضاء فى مجلس أمناء المعهد .

ويقول د. محمد السيد سعيد إنه برزت فى هذا الإجتماع عدة مناظرات :

● الأولى : دارت حول مهمة المعهد بالتحديد ، فقد دافع بعض المشاركين عن وجهة نظر تقول بأن مهمة المعهد هى الدفاع عن حقوق الإنسان وهو العمل الذى تقوم به المنظمات الحركية لحقوق الإنسان ، وتشمل وضع تقارير عن إنتهاكات حقوق الإنسان وتقصى الحقائق وأساليب أخرى مثل التعليم والتدريب والمساعدة القانونية وغيرها من الوسائل . أما الأغلبية فقد دافعت عن وجهة نظر تقول بأن مهمة المعهد دراسية وعلمية وفكرية ، وأنه ليس من شأنه أن يضاعف من عدد المنظمات الحركية لحقوق الإنسان وأن المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية قد كثر عددها بالفعل .

● والثانية : دارت حول طبيعة المهمة الدراسية والفكرية للمعهد . وهنا برزت وجهة نظر تقول إنه على المعهد التركيز على دراسة وإقتراح تشريعات دولية جديدة تقنن حقوقاً معينة ، أو تضيف آليات جديدة للحماية الدولية لحقوق الإنسان . أما وجهة نظر الأغلبية فقد إنصرفت إلى القول بأن مهمة المعهد هى دراسة الظروف المناسبة لتطبيق حقوق الإنسان على مستوى الدول والثقافات المختلفة فى العالم . وهذا هو معنى السياسات التطبيقية .

● أما المناظرة الثالثة فقد ثارت حول هيكلية المعهد ، فهناك من دافعوا عن شكل التنظيم اللامركزى بحيث يكون المعهد مجرد آداه تنسيق بين مراكز بحوث وطنية ومنظمات إقليمية ووطنية . وتكون لجمعيته العمومية السلطة العليا ، على حين أنعقدت الأغلبية لوجهة نظر أخرى تقول بالحاجة لهيكل بحوث مركزى يستطيع أن يجمّع أجزاء الصورة كلها بالنسبة للبحوث الخاصة بتطبيق حقوق الإنسان ويكون لمجلس الإدارة متعدد الجنسيات اليد العليا فى تخطيط ومتابعة العمل البحثى مع وجود سلطة موازية لجمعية عمومية .

■ على الأجندة ■

● ندوات : " تجديد الفكر التقدمي في اطار الديمقراطية وحقوق الإنسان " – صالون ابن رشد . نوفمبر

● محاضرات : ١– وفد من طلاب وخريجي جامعة هامبورج – بمقر المركز

٢– لأعضاء جمعية النداء الجديد

٣– لطلاب كلية اللاهوت

● اجتماعات دولية : ١– الإجتماع الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة – عمان (نوفمبر)

٢– الإجتماع السنوي السادس لمعاهد حقوق الإنسان – اليونسكو – ستراسسبورج

● ندوة دولية : " تعزيز عالمية حقوق الإنسان " – منظمة الحقوق والإنسانية – عمان

■ استضافة باحثين أجانب ■

استضاف المركز لمدة شهر، فوزى النجار وهو باحث ألمانى من أصل لبنانى يعد أطروحة الدكتوراه فى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية بجماعة "جونتجن" بألمانيا. وقد جاء ذلك فى إطار برنامج المركز لاستضافة الباحثين وتقديم الاستشارات العلمية والتسهيلات المكتبية لهم.

ومن المقرر أن يستضيف المركز فى الصيف القادم باحثة أمريكية من بوسطن.

سواسية : نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الإنسان [CIHRS] ـ تنفيذ مركز **راجا** للكمبيوتر ت: ٣٩٢٦٧٨٦/٣٩٢٣٧٣٢ ـ تصميم وإشراف فني : **أحمد هاشم**